

جملة الشرط العربية

تنسيق واختيار

جمال شاهين

المكتبة الخاصة ٢٠٢٢


نشر المكتبة الخاصة
2022
جمال شاهين
النشر الأول ٢٠٢٢
جملة الشرط العربية

ثقافة نحوية

تنسيق واختيار

جمال شاهين



جملة الشرط

تتكون الجملة الشرطية من جزأين: الشرط، والجواب أو الجزاء، تربط بينهما كلمة شرطية، وهذه الكلمة قد تكون حرفا وقد تكون اسما.



يشيع إطلاق "فعل الشرط" على الجزء الأول، وهذا صحيح؛ لأن فكرة الشرط تستند – في أساسها– إلى اشتراط وجود "حدث" ما يؤدي إلى نتيجة ما.

أداة الشرط	فعل الشرط	جواب الشرط
أداة الشرط	مضارع مجزوم	مضارع مجزوم
أداة الشرط	فعل ماضي مجزوم محلا	فعل ماضي مجزوم محلا
أداة الشرط	مضارع مجزوم	فعل ماضي مجزوم محلا
أداة الشرط	فعل ماضي مجزوم محلا	مضارع مجزوم
أداة الشرط	مضارع مجزوم	جملة اسمية
أداة الشرط	فعل ماضي مجزوم محلا	جملة اسمية

من المهم جدا أن نحدد العلاقة بين جزأي هذه الجملة؛ إذ إن ذلك يساعدنا على تحديد جملة الشرط. والأغلب أن العلاقة بينهما علاقة "عِلِّيَّة" أي أن الشرط علة للجواب، أو علاقة "تَضَمُّن" أي أن الجواب متضمن في الشرط، أو علاقة "تعليق" أي الجواب معلق على الشرط، ومن والواضح أن فكرة "العلية" هي الأصل في ذلك كله.

ويترتب على ذلك عدة أمور:

١ – أن تكون الجملة "مبهمة" "عامة" لا تختص بشيء بذاته ولا بإنسان بذاته ولا بمكان أو زمان أو بهيئة على وجه التحديد، وعلى ذلك حين نقول: مَن يجتهدْ ينجحْ.

فإن "من" هنا ليست معرفة، بل هي "نكرة عامة" أي "أي إنسان" أو "مطلق إنسان"،

وحين نقول: متى يأتِ يلقَ ترحيبا ؟

فإن "متى" هنا لا تحدد وقتا بذاته، بل المعنى: في أي وقت ...

وكذلك: أين يذهبْ يلقَ ترحيبا ؟

٢– أن هناك تراكيب عدها بعض النحاة من جمل الشرط، ولا نراها كذلك، وهي تلك التراكيب التي تربط بين أجزائها كلمات مثل: لما، وكلما مثل: لما حضر زيد سافر عمرو .

كلما حضر زيد سافر عمرو.

وذلك أن العلاقة بين الجزأين هنا ليست علاقة "علية"، بل هي علاقة "زمانية" إذ إن حضور زيد ليس سببا في سفر عمرو.

٣– وفكرة الإبهام تستدعي معها أن تدل جملة الشرط على "زمن المستقبل"؛ إذ إن الشرط ينبغي أن يكون عاما في المستقبل، ولا معنى لذلك في الماضي الذي يكتسب تحديده من حدوثه قبل وقت التكلم، وعلى ذلك: إن تجتهد تنجح ، من يجتهد ينجح ، إذا اجتهدت نجحت ، متى يأت يلق ترحيبا ؟ تنصرف جميعها إلى المستقبل.

يرتبط الشرط والجواب ارتباطا وثيقا، ويتم ذلك أولا بكلمة الشرط ثم بجزم الفعل المضارع في الشرط وفي الجواب ، ويتم ذلك أيضا بربط الجواب بالفاء حين يتوافر فيه ما يلي:

١ – أن يكون جملة اسمية: إن تجتهد فأنت ناجح.

٢– أن يكون جملة فعلية فعلها طلبي: إن تجتهد فأبشر بالنجاح. إن تجتهدْ فلا تخشَ شيئا.

إن تجتهد فهل لك إلا النجاح.

٣– أن يكون جملة فعلية فعلها جامد: إن تجتهد فنعم العمل.

٤ – أن يكون الفعل مقرونا بالسين أو سوف أو قد: إن تجتهد فستنجح. إن تجتهد فسوف تنجح.
إن تجتهد فقد أفلحت.

٥– أن يكون الفعل منفيا: إن تجتهد فلن تفشل.

إذا كان جواب الشرط جملة اسمية غير منسوخة وغير منفية جاز ربطه بـ"إذا" الفجائية:
إن تجتهد إذا أنت متفوق.

وخلاصة الأمر: أنه يجب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا لم يكن صالحا لاستعماله في الجزء الأول؛ أي في الشرط، فحين تقول: إن تجتهد فأنت ناجح.

فإنك لا تستطيع أن تقول: إن أنت ناجح فسوف أكافئك؛ لأن الجملة الاسمية لا تصلح أن تكون شرطا، وكذلك: إن تجتهد فأبشر بالنجاح.

لا يصح أن تقول: إن أبشر بالنجاح.... وكذلك في الباقي.

اعلم : أن جمل الجواب لا محل لها من الإعراب دائما، وهي كذلك هنا: إن تجتهد تنجح.

تنجح: فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

والجملة من الفعل والفاعل جواب الشرط لا محل لها من الإعراب.

إلا إذا كانت جملة الجواب مقترنة بالفاء بعد شرط جازم فإنها تكون في محل جزم مثل: إن تجتهد فأنت ناجح.

الفاء: واقعة في جواب الشرط، وأنت مبتدأ، وناجح خبر. والجملة في محل جزم جواب الشرط.

إذا اجتهدت فأنت ناجح.

جملة جواب الشرط هنا لا محل من الإعراب رغم اقترانها بالفاء؛ لأن "إذا" غير جازمة.

يمكن أن تكون جملة الشرط جملة فرعية، فتقع خبرا وصفة وصلة، مثل: زيد إن يجتهد ينجح.

زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة. إن: حرف شرط. يجتهد: فعل مضارع مجزوم لكونه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. ينجح: فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر

جوازا تقديره هو. والجملة لا محل لها من الإعراب جواب الشرط. وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر.

جاء رجل إن تسأله يصدقك.

جاء رجل: فعل وفاعل. وإن: حرف شرط. وتسأله: فعل وفاعل ومفعول.

يصدقك: فعل وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها جواب الشرط.

وجملة الشرط والجواب في محل رفع صفة لـ"رجل".

جاء الذي إن تسأله يصدقك.

جملة الشرط والجواب لا محل لها صلة الموصول.

جدول الأدوات

أدوات الشرط		أدوات الاستفهام			حروف القسم
اسم	حرف	اسم	حرف	حرف جواب	واوُ
مَن	إنْ	مَنْ	الهمزة	نَعَمْ	اللاَّمُ
مهما	وإذْ ما	مَنْ ذا	هل	بَلى	تاء
ما	لَوْ	ما		إي	
حيثما	لولا	ماذا		أَجلْ	
متى	لوما	متى		جَيرِ	
أيّانَ	أمّا	أيّانَ		إنَّ	
أَينَ	لَمَّا	أَينَ		لا	
كيفما		كيفَ		كلاَّ	

			أنّى		أنّى
			أَيُّ		أَيُّ
			كمْ		اذا

أسماء الشرط:

أدوات الشرط إحدى عشرة، تسمى "الأدوات الشرطية الجازمة"، وهي: "إن، إذ ما"، "من، ما، مهما، متى، أيان، أين، أنى، حيثما، أي" وكلها أسماء؛ ما عدا "إن، وإذ ما" حرفان

وتتفق الأدوات الشرطية السالفة كلها، في أمور، وتختلف في أخرى.

أما "إذا" و"كيفما" و"لو" فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازمة "، وهنا أدوات "الشرط الامتناعي" "مثل: لولا، لوما، لو في بعض حالاتها ... " فهذه أدوات لا تجزم، وإنما تقتصر على ربط أمر بآخر، وتعليق الثاني على الأول تعليقا خاصا

وكل الأدوات التي تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهرا أو مقدرا

فأداة الشرط - في الرأي الذي يجب الاقتصار عليه- هي الجازمة لفعل الشرط، ولفعل الجواب إن كان الجواب فعلا، ولجملة الجواب إن كان الجواب جملة، لا فعلا وحده..

أشهر الأمور التي تتفق فيها.

١ - أن كل أداة منها لا تدخل على اسم؛ وإنما تحتاج: إما إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما مباشرة إن كانا معربين، ومحلهما إن كان مبنيين.

وأولهما: يسمى: "فعل الشرط". وثانيهما يسمى: "جواب الشرط وجزاءه"، وإما إلى فعلين ماضيين، يحلان محلا المضارعين، وتجزمهما الأداة محلا. وإما إلى فعلين مختلفين، تجزم لفظ المضارع منهما، وتجزم محل الماضي. وإما إلى جملة اسمية، تحل محل المضارع الثاني، وتجزمها الأداة محلا. ولا يمكن أن يحل محل الأول شيء؛ لأن الأول لا بد أن يكون فعلا مضارعا، أو ماضيا.

ملاحظات : سمي فعل شرط، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه شرط لتحقق مدلول الجواب ووقوع معناه، ولا يمكن -عنده- أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله؛ إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه؛ سواء أكان الشرط سببا في وجود الجواب والجزاء، نحو: إن تطلع الشمس يختلف الليل، أم غير سبب؛ نحو: إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة. فوجود النهار ليس سببا في طلوع الشمس، وإنما هو ملزوم، والجواب لازم له؛ ولهذا يقولون: إن الشرط ملزوم دائما والجزاء لازم؛ سواء أكان الشرط سببا أم غير سبب.

وما تقدم يوضح لنا الفرق الكبير بين "ما ومن" الشرطيتين، الواقعتين مبتدأ، والموصولتين الواقعتين مبتدأ كذلك؛ فالموصولتان ليس فيهما تعليق شيء على آخر، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق، ولا يجزمان. بخلاف الشرطيتين؛ فلا بد فيهما من التعليق والجزم معا " ويقول ابن الحاجب أيضا: إن الجزاء قسمان؛ أحدهما: يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو: إن تجئني أكرمك. والثاني لا يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط، نحو: إن تكرمني فقد أكرمتك أمس. والمعنى: إن اعتددت علي بإكرامك إياي فأنا اعتد أيضا عليك بإكرامي إياك. فالإكرام بالأمس ليس مسببا عن الإكرام في المستقبل، وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمس هو المسبب عن إكرام المستقبل.

ملاحظة :هل يتعين أن يكون فعل الشرط ماضيا إذا كان الجواب محذوفا؟ الأحسن أن يكون الرد: "لا"

واعلم أن لفظ الماضي لا يجزم، وإنما يكون في محل جزم، ومثله الجملة الاسمية والفعلية ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما لا بد أن يتخلص للمستقبل المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة ، بالرغم من أن صورتها أو صورة

أحدهما قد تكون -أحيانا- غير فعل مضارع؛ إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصا ، ومن المقرر كذلك أن تحقق الجواب وقوعه متوقف على تحقق

الشرط ووقوعه، ومعلق عليه ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه، وهو: الجواب. لا فرق في هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة في معناها على التعليق –مثل: "إن"– أم متضمنه معه معنى آخر: كالزمانية، أو المكانية، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى

ملاحظة :لا يصح في الجملة الشرطية أن تكون حالا بعد تلك الأداة؛ لأن الحال لا يصح أن تسبقه علامة استقبال. ومن ثم قالوا في مثل: "لأمدحن المخلص إن حضر وإن غاب" ... إن الجملة الشرطية وقعت هنا حالا مع أنها إنشائية مشتملة على علامة استقبال هي: "إن" –لأنها جملة شرطية لفظا لا معنى؛ إذ التقدير: لأمدحنه على كل حال ...

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه: "الجملة الشرطية". ولا بد أن تتقدم على "الجملة الفعلية" أو "الاسمية" الواقعة جوابا للشرط، والتي تسمى: جملة جواب الشرط، أو: "الجملة الجوابية للشرط".

ومما سبق يتبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلا فقط، ولا يصح أن يكون جملة ، أما الجواب فقد يكون فعلا فقط، وقد يكون جملة، وفي الحالتين يجب تأخيره عن الشرط.

٢– أدوات الشرط الجازمة لا تدخل على الأسماء، وإنما تحتاج إلى مضارعين، أو إلى ما يحل محلهما، أو محل أحدهما، كما عرفنا. فإذا وقع بعدها اسم والغالب أن تكون الأداة هي "إن، أو إذا" وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما؛ بحيث تكون الأداة داخلة على الفعل المقدر ، لا على الاسم الظاهر .

ومن الأمثلة: إن امرؤ أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك –إن جائع عاجز وجد فمن حوله آثمون إن لم يطعموه–

وقول الشاعر: إذا أنت أكرمت الكريم ملكته ... وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

وقول الآخر:

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها ... هوانا بها كانت على الناس أهونا

والتقدير: إن أثنى امرؤ أثنى عليك ... ، إن وجد جائع عاجز وجد ... ، إذا أكرمت أكرمت

... ، وإن أكرمت أكرمت ... ، وإذا لم تعرف لم تعرف ... ، والأصل في هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط، وبقي فاعله. فإن كان الفاعل اسما ظاهرا قدر قبله فعل مناسب له؛ وإن كان ضميرا مرفوعا متصلا كالتاء "ويدخل في حكم المتصل، الضمير المرفوع المستتر، كالضمير "هي" المستتر، إذا كان فاعلا لمضارع للغائبة"، وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز منفصل؛ ليحل محل المتصل الذي لا يمكن أن ينفصل من فعله، وليقوم مقامه في إعرابه وفي معناه، وهو: "أنت" ...

٣- لأداة الشرط الصدارة في جملتيها؛ فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة الشرط، ولا من جملة الجواب، ولا من متعلقاتها، إلا في صورة واحدة، وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها، إلا إذا كانت الأداة الشرطية اسما، والعامل السابق عليها حرف جر، أو مضافا؛ نحو: إلى "من تذهب اذهب"، "وعند من تجلس أجلس". ويصح أن يسبقها حرف عطف، أو استدراك، أو نحوهما مما يقتضيه المعنى؛ بشرط ألا يخرجها عن الصدارة في جملتيها.

ولا يصح -في الرأي الأغلب- أن تقع أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة بعد: "هل" الاستفهامية، لكن يصح وقوعها بعد همزة الاستفهام دون باقي أدواته.

٤- لا يصح حذف أداة الشرط في الرأي الأرجح الذي يجب الاقتصار عليه.

٥- لا تدخل "إن الشرطية" -ولا غيرها من الأدوات الشرطية- على "لا، الناهية" فإذا دخلت عليها أداة منها تغير معنى "لا الناهية" وحكمها؛ فتصير حرف نفي، بعد أن كانت حرف نهي، وتصير مهملة بعد أن كنت جازمة.

الأمور التي تختلف فيها الأدوات الشرطية الجازمة:

الأمور التي تختلف فيها متعددة النواحي ؛ منها: الاختلاف في ناحية الاسمية والحرفية، "وليس فيها أفعال"، وفي ناحية اتصالها بـ"ما" الزائدة وعدم اتصالها، وفي ناحية معناها، وفي ناحية إعرابها.

أ- ففي ناحية الاسمية والحرفية: منها الأسماء باتفاق؛ وهي: "من، متى، أي، أين، أيان، أنى،

حيثما".

ومنها اسم على الأرجح، وهو: مهما" بدليل عودة الضمير عليه مذكرا، والضمير لا يعود إلا على اسم؛ مثل قوله تعالى قوم موسى: {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ} .

ومنها الحرف باتفاق. وهو: "إن"، ومنها الحرف على الأرجح؛ وهو: "إذ ما".

ب- وفي ناحية اتصالها بما الزائدة منها: ما لا يجزم إلا بعد اتصالها بما الزائدة، وهو: "حيث، وإذ"، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما: "حيثما"، "إذ ما".

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداة شرط جازمة، وهو؛ من، ما، مهما، أنى.

ومنها ما يجوز فيه الأمران، وهو: إن، أي، متى، أين، ويزاد عليها، أيان، في الرأي الأصح.

ج- وفي ناحية اختلاف المعنى، مع اتفاقها جميعا في تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط عند عدم المانع:

١- منها: ما وضع في أصله للدلالة على شيء يعقل -غالبا- فإذا تضمن معه معنى الشرط - صار أداة شرطية، للعاقل، جازمة. والغالب أيضا أنه لا يدل بذاته على زمن، وهو: "من"، كقوله تعالى: {مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ} ، {وَلا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلا نَصِيرًا} .

٢- ومنها ما وضع في أصله للدلالة على شيء لا يعقل -غالبا- فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية لغير العاقل، جازمة. والغالب أنه لا يدل بذاته على زمن. وهو "ما"، و"مهما". كقوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ} ، وقوله تعالى: {وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا} ،

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم

ومنها ما وضع في أصله للزمان المجرد ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جزم؛ وهو: "متى و"أيان"؛ فكلاهما ظرف زمان جازم.

ولا أهمية للرأي الذي يجيز إهمال: "متى" الشرطية فيجعلها شرطية غير جازمة؛ لأنه رأي

تعززه الشواهد المتعددة، والحجة القوية.

٤- ومنها ما وضع في أصله للمكان -غالبا- فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية للمكان، جازمة، وهو: "أين، حيثما، أنى" كقوله تعالى:

{وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ} ، وقولهم: أين ينزل العدل يتبعه الأمن والرخاء. وقولهم: حيثما تجد صديقا وفيا تجد كنزا نفيسا.

٥- ومنها المضاف الذي يصلح للأمور الأربعة السالفة؛ فيكون للعاقل أو لغيره، وللزمان، أو للمكان؛ تبعا للمضاف إليه في ذلك كله، فأداة الشرط مضافة، وتدل على أحد المعاني السالفة على حسب دلالة المضاف إليه، وهي: "أي". فمثالها للعاقل: أي إنسان تستقم خطته تأتلف حوله القلوب. ومثالها لغير العاقل: أي عمل صالح تمارسه أمارس نظيره. وللزمان: أي يوم تسافر أسافر معك. وللمكان: أي بقعة جميلة تقصد أقصد. وفي كل تلك الحالات يصح زيادة "ما" في آخرها.

٦- ومنها: ما يختص إما بالأمر المتيقن منه أو المظنون . ولكن الأول هو الأغلب، وهو "إذا" الشرطية.

وإما بالمشكوك فيه أو بالمستحيل، وهو باقي الأدوات الشرطية. ومن المستحيل قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ} ، وأما نحو قوله تعالى: {وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ، أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ} ، فلتنزيله منزلة المشكوك فيه؛ لإبهام زمن الموت ...

والقرائن وحدها هي التي تعين اليقين، أو الظن، أو الشك، أو الاستحالة ... مع الدلالة على الشرطية في كل حالة.

٧- ومنها ما وضع -في الأكثر- لتعليق الجواب على الشرط تعليقا مجردا يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحققه، بوقوع الشرط وتحققه، من غير دلالة على زمان، أو مكان، أو عاقل، أو غير عاقل؛ وهو: "إن" و "إذ ما" مع دلالتهما على الشرك أو الاستحالة كدلالة الأدوات

الشرطية الأخرى عليهما، غير "إذا" -كما سبقت الإشارة في الأمر السادس- فمثال "إن" قوله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ} وقولهم: المرء إن يجبن يعيش مرذولا، ومثال "إذ ما" قول الشاعر:

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر ... به تلف من إياه تأمر آتيا

زيادة وتفصيل:

أ- هل يقترن جواب "إن الشرطية" باللام؟

ب- "إن" أنواع كثيرة، منها:

١- "إن، الزائدة". وتسمى: "الوصلية"؛ أي: الزائدة لوصل الكلام بعضه ببعض، وتقوية معناه؛ فلا تعمل شيئا، ويمكن الاستغناء عنها، ما لم يمنع وزن الشعر. ويكثر هذا الوصل حين تتوسط بين "ما" النافية وما دخلت عليه من جملة فعلية أو اسمية، وقد تزاد بعد "ما المصدرية"، وبعد "ما الموصولة"، وبعد "ألا" التي للاستفتاح

ويكثر وقوع "ما" الزائدة بعد "إن" الشرطية فتدغم فيها النون نطقا وكتابة؛ كقوله تعالى في الوالدين: {إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ}، وقوله تعالى: {فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ} وتسمى في هذه الصورة: "إن، المؤكدة بماء".

٢- ومنها: "إن، المخففة من الثقيلة"، و "إن" النافية الناسخة، ومعهما "إن" النافية التي لا تعمل.

٣- ومنها: "إن، الشرطية التي لا تجزم". وهذه أضعف الأنواع، وأقلها دورانا في فصيح الكلام. ومن الواجب إغفال أكثر حالاتها؛ وعدم استعمالها إلا في بعض الصور.

٤- ومنها: ما اختلف النحاة في نوعه اختلافا مرهقا -نذكره؛ لأنه لا يخلو من فائدة- وهو "إن" في مثل: الحريص -وإن كثر ماله- بخيل. فقيل: وصلية، والواو للحال، أي: الحريص بخيل، والحال أنه كثر ماله. وقيل شرطية، حذف جوابها. لوجود ما يدل عليه، والواو للعطف على جملة مقدرة، أي: إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل. لكن ليس المراد بالشرط في الجملة

حقيقة التعليق؛ لأنه لا تعليق حقيقيا على الشيء ونقيضه معا؛ لما في ذلك من المنافاة العقلية؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يعدم؟ وبعبارة أوضح: كيف ينتج الشرط -وهو بمثابة السبب- نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه؟

من أجل ذلك قيل إن معنى "إن" في الجملة السالفة الذكر "التعميم" "لا" "التعليق".

ويقولون: إن المحذوف أحيانا قد يكون الواو هي والمعطوف -لا

النوع الثالث الذي يقع الخلاف في اعتباره جازما:

وأظهر أدواته ثلاث؛ هي: "إذا ، كيف، لو ... " ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم، أو لا تجزم؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها؛ أهو النثر والشعر أم الشعر فقط؟ وإلى شروط جزمها ... وصفوة كلامهم ما يلي:

إذا: ظرف زمان مستقبل وهي شرطية في أكثر استعمالاتها، ولكن الجزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة النثرية التي لا يقاس عليها؛ لندرتها: قوله عليه السلام: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين". وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسة مطلقا، "أي: بغير نصب ولا جزم ولا غيرهما، وهي لغة نادرة لا يصح الأخذ بها اليوم".

و"إذا" الشرطية كغيرها من أدوات الشرط؛ تحتاج إلى جملة شرطية، وأخرى جوابية، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتي الشرط والجواب -ولا سيما دلالتهما الزمنية؛ سواء أكانت "إذا" جازمة أم غير جازمة.

وهي أيضا مثل: "إن" الشرطية؛ في كثرة دخولها على الأسماء في الظاهر ، أما في الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر وجوبا؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر؛ كما عرفنا.

ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ} والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت ... وإذا مدت الأرض مدت.

ويكثر وقوع: "ما" الزائدة بعد: "إذا"

وأما: "كيف" فأصل معناها السؤال عن الحالة والهيئة "أي: عن الكيفية"، نحو: كيف أنت؟ كيف غرسك؟ ولها استعمالات أخرى ؛ منها: أن تترك الاستفهام، وتكون أداة شرط لبيان الكيفية، وتحتاج لجملة شرطية وأخرى جوابية، ولكنها لا تجزم -على الأرجح- ولا بد أن ينطبق على جملتيها كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتي الشرط والجواب ، ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجواب لفعل الشرط في مادة اشتقاقه وفي المعنى، فلا بد من هذه الموافقة لفظا ومعنى؛ نحو: كيف تمشي أمشي، وكيف يتكلم الحاذق أتكلم. وقد يتصل بآخرها: "ما" الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء

لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} وقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ} فجوابها محذوف يدل عليه ما قبله وليس بين فعلي الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمعنوية المطلوبتان معا. وقد دفع الاعتراض بأن: كيف ليست شرطية هنا، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون في غير المشيئة والإرادة

وأما "لو" الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقا ؛ لا في النثر ولا في الشعر.

الأحكام الخاصة بجملة الشرط ، وجملة الجواب إذا كانت الأداة شرطية جازمة، أو: كانت الأداة الشرطية هي: "إذا، أو: كيف":

أولا: أحكام الجملة الشرطية، "ومنها حذفها، وحذف فعلها وحده":

١- لا بد أن تكون فعلية، ويلاحظ ما سبق، وهو أن فعلها وحده هو الشرط؛ إذ لا يصح أن يكون الشرط جملة.

٢- وجوب الترتيب بين أجزائها، فلا يتقدم فعلها، ولا شيء من معمولاتها على أداة الشرطة ولا يتقدم -في الغالب- شيء من هذه المعمولات على فعل الشرط.

٣- امتناع وقوع فعلها ماضي المعنى حقيقة، فلا يصح إن هطل المطر أمس يشرب النبات، وأما

قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} فالقرائن تدل على أن المراد: إن يثبت أني قلته فقد علمته. يدل على هذا سياق الكلام. ونصه: {وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ}.

٤- امتناع أن يكون فعلها طلبيا أو جامدا، فلا يصح: إن أصفح عن المسيء يجتنب الإساءة، ولا: إن ليس الهواء هادئا نرغب فيه.

٥- امتناع أن يكون مبدوءا بحرف تنفيس ، أو بقسم -عند كثرة النحاة- أو بشيء له الصدارة؛ كأدوات الاستفهام في الأغلب ، والشرط ... ، أو بحرف من حروف النفي؛ مثل: "ما، لن، إن" لكن يجوز اقترانه بـ"لم"، أو "لا" إن كان مضارعا واقتضى المعنى نفيه بأحدهما.

٦- وجوب جزمه لفظا إن كان مضارعا، ومحلا إن كان ماضيا. وجازمه في الحالتين أداة الشرط -على الصحيح- بشرط أن تكون هذه الأداة الشرطية جازمة.

أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين:

الأولى: أن تكون أداة الشرط هي "إذا" باعتبارها جازمة، أو غير جازمة -فتكون ظرفا مضافا- في الرأي المشهور، والجملة الشرطية بعدها في محل جر، هي المضاف إليه، ومن الأمثلة قولهم: إذا انصرف الولاة عن العدل انصرفت الرعية عن الطاعة، وتقوضت دعائم الملك، وأسباب والرفاهة.

الثانية: أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ، والجملة الشرطية هي الخبر - عند من يجعلها خبران وهو الأرجح

٧- عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله ظاهرا وبعده الفعل المفسر للمحذوف، إلا إن كانت أداة الشرط هي "إن، أو إذا"؛ فيكثر حذفه بعد كل منهما، حتى قيل إن حذفه في تلك الصورة بوصفها السالف واجب. ولكن بقاءه -برغم قلته- جائز . ومن القليل حذفه بعد أداة غيرهما إلا لضرورة الشعر.

والأحسن أن يكون المفسر فعلا ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى فقط "كالمضارع المسبوق بالحرف لم". فمن أمثلة الحذف بعد "إن" قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ} ، وقولهم: إن أحد قال ما يستحق فاغبطه، وإن أحد نال ما لا يستحق فترقب أن تسلبه الأيام ما نال. وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر: اتقوا الله في الأسرى؛ عاملوهم برفق، وانزلوا معهم على حكم الدين". وإن فتية منهم أصلهم الهوى فاهدوهم سواء الصراط وإن شيوخ استبد بهم ما ألفوه فترفقوا بهم إلى حين، وإن نساء لم يسلمن من الفزع، فأدخلوا السكينة على قلوبهن.

ومن أمثلة الحذف بعد "إذا" الشرطية قوله تعالى في وصف القيامة: {إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ، وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ، وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ، وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ، عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ}

٨- امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف: "قد": فلا يصح: إن -قد- يعدل الراعي تسعد رعيته. لأن مجيء "قد" بعد فعل الشرط يقتضي تحقيق وقوع فعل الشرط. وتقريبه من الحال. مع أن فعل الشرط يقتضي احتمال أمرين؛ وقوع معناه وعدم وقوعه: كما يقتضي أن زمنه مستقبل محض.

٩- امتناع وقوع الجملة الشرطية حالا.

١٠- امتناع تصديرها بأداة شرطية، "جازمة، أو غير جازمة" قبلها أداة استفهام مثل: "هل" الاستفهامية. لكن لا مانع أن تقع أداة الشرط بعد همزة الاستفهام دون غيرها.

١١- جواز حذف الجملة الشرطية "فعلها ومرفوعه معا" بشرط وجود قرينة تدل عليها، وألا يذكر صريحا في الكلام بعدها ما يفسرها. وقد يبقى بعد حذفها شيء قليل منها؛ مثل "لا" النافية ... وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة.

قولهم: المرء مجزي بعمله، إن خيرا فخير..، أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير. فقد حذف فعل الشرط واسمه، وبقي خبره.

وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين، ويذكر

انتصارهم على الكفار: {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَّ قَتَلَهُمْ} ، والأصل: إن افتخرتم بقتلهم أفلم تقتلوهم ... وقد دخلت الفاء على "لم" هنا - ومثله قوله تعالى في المشركين: {أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللهُّ هُوَ الْوَلِيُّ} ، التقدير: إن أرادوا الولي الحق فالله هو الولي وحده. وقوله تعالى: {يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ} ، والتقدير: إن لم يتيسر أن تعبدوني في أرض، فإياي في غيرها فاعبدون.

ثانيا: أحكام الجملة الجوابية للشرط الجازم؛ ومنها الحذف:

١ - أن تكون فعلية. ويصح أن تكون اسمية مقترنة "بالفاء" الزائدة للربط، أو "بإذا" الفجائية التي تحل محلها في بعض الحالات للربط. ومن أمثلة الفعلية قول الشاعر:

لا يذهب الخير سدى ... ومن يعن يوما يعن

ومن أمثلة الاسمية قولهم: حيثما تصنع خيرا فالجزاء خير.

وقولهم: إن يسر المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه.

٢- لا بد من إفادتها معنى جديدا لا يفهم من جملة الشرط -كالأمثلة السالفة- فلا يصح: إن تسأل عن الغائب تسأل؛ لأن هذه الجملة الجوابية لفظها ومعناها مثل الشرطية فيهما؛ فلا جديد في معنى الجواب، فإن تضمنت معنى جديدا جاز وقوعها جوابا؛ كقوله عليه السلام: " ... لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ... "، أي: فهجرته مقبولة، أو مباركة ... فالجملة الجوابية أفادت مرادا جديدا بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظي ...

٣- وجب تأخيرها؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط، ولا على الجملة الشرطية. إلا في حالتين:

الأولى: أن يكون الجواب جملة مضارعية ، مضارعها مرفوع: فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة؛ بشرط مراعاة البيان والتفصيل الخاص بهذا ... نحو: خيرا إن تستمع تستفيد.

الثانية: أن يكون المعمول هو: "إذا" الشرطية عند من يعربها ظرفا لجوابها. وكذا غيرها من

الأسماء الشرطية الأخرى التي لا تكون معمولة لفعل الشرط حين يكون فعلا ناسخا.

وسوغ التقديم في الصورة الأولى أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب في الحقيقة؛ لأن الجواب محذوف ، وتسمية المذكور جوابا تساهل لوحظ فيه الأصل .

أما في الصورة الثانية فلأنها أداة شرطية واجبة الصدارة.

فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداة الشرط: "ما"، أو: "من"، أو "أي" وجب في السعة "أي: في غير الضرورة الشعرية" جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول، فتقول: أعط من يعطي محمدا؛ وأحب ما يحبه ... ، وأكرم أيهم يحبك..؛ برفع المضارع، والمجيء بالعائد، واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب، وصحة عمل العوامل التي قبل الموصول فيه. أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم.

وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جملتها مضافا إليه، والمضاف اسم زمان؛ نحو: أتذكر إذ من يرضينا نرضيه؛ لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة "بإن الشرطية"

٤- امتناع حذفها إلا بشرطين:

أولهما: إن يدل دليل عليها بعد حذفها، ولا يصلح جوابا؛ ويتحقق هذا الشرط بأن يسبقها، أو يكتنفها "أي: يحيط بها"، أو يتأخر عنها، ما لا يصلح جوابا، ولكنه يدل على الجواب المحذوف ؛ مثل: "أنت الشجاع إن قلت الحق في وجه الظالم"، أو: "أنت -إن تلطفت في القول- محبوب". فالجملة الجوابية في المثالين محذوفة؛ لوجود ما يدل عليها؛ وهو الجملة التي قبلها، أو التي تحيط بها، وكلتاهما لا تصلح جوابا. والأصل: أنت الشجاع، إن قلت الحق في وجه الظالم ، فأنت الشجاع، أنت محبوب، إن تلطفت في القول فأنت محبوب .

ومثال الدال عليها وهو متأخر لا يصح جوابا، قوله تعالى: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ} ، أي: فلا تحزن؛ فقد كذبت رسل من قبلك، فالدال على الجملة الجوابية قد يكون قبلها، أو بعدها، أو محيطا بها. وهو في كل حالاته لا يصلح جوابا.

ومن أمثلة حذفها لدلالة جملة سابقة الشطر الأول من قول الشاعر:

عش وحيدا إن كنت لا تقبل العذر، وإن كنت لا تغفر زلة

ومما يدل عليها: "جواب القسم" إذا كان القسم متقدما على أداة الشرط نحو: والله إن رعيت اليتيم ليرعينك الله. فالقسم محتاج لجواب، وكذلك أداة الشرط؛ فحذف جواب المتأخر منهما؛ وهو الشرط، لدلالة جواب المتقدم -وهو القسم- على المحذوف. ولهذا تعتبر اللام في المثال داخلة على وجواب القسم؛ كدخولها عليه في قوله تعالى: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللهُ} ، وفي قوله تعالى بلسان الكفار يهددون الرسل {لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ} فاللام الداخلة على أداة الشرط: "إن" هي علامة القسم، واللام المتأخرة داخلة على جوابه. أما جواب الشرط في الآيتين فمحذوف: لتأخر أداة الشرط. ويدل عليه في كل منهما جواب القسم المذكور.

ثانيها: أن يكون فعل الشرط -في غير الضرورة الشرعية، وعند غير الكوفيين- ماضيا لفظا ومعنى بحسب أصله، أو معنى فقط؛ كالمضارع المسبوق بالحرف: "لم". فمثال الماضي لفظا ومعنى: أنت عزيز إن ترفعت عن الدنايا، أو أنت -إن ترفعت عن الدنايا- عزيز ...

ومثال الماضي معنى لا لفظا قول الشاعر:

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها ... سرور محب أو إساءة مجرم؟

فإن لم يكن فعل الشرط ماضيا بأن كان مضارعا لفظا ومعنى لم يصح -في الأرجح- حذف الجملة الجوابية إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها تدل عليها، ولا يستقيم المعنى بجعلها هي الجواب؛ كقوله تعالى: {وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى} ، والأصل: وإن تجهر بالقول فإنه غني عن جهرك، فحذف الجواب الأصلي، وسد مسدة جملة: "فإنه يعلم السر"، وهي جملة بعده شغلت مكانه، ولا يستقيم المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقي؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر؛ إذ الله يعلم السر دائما؛ سواء أوجد جهر بالقول أم لم يوجد .

ومثل هذه الآية قوله تعالى: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ} ، والأصل: وإن يكذبوك

فلا تحزن، فقد كذبت رسل من قبلك ، ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هي الجواب؛ لأنها ليست مترتبة على ما قبلها. وكذلك قوله تعالى: {مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللهِّ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِّ لَآتٍ} فالجواب المحذوف تقديره: فليبادر للعمل الصالح.

والكوفيون لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضيا، بل يجيزون أن يكون مضارعا، ولذا يقولون فيها سد مسده، إنه الجواب الحقيقي، وليس بالدليل، ولا بالساد مسد الجواب، مستدلين بأمثلة كثيرة تؤيدهم، كالآيتين السالفتين

والأخذ برأي الكوفيين -وإن كان ليس بالأعلى هنا- أنسب وأيسر؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم، وبسبب ما يراه أكثر المحققين، وهو: "أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط" -كما أوضحناه من قبل .

ومتى اجتمع الشرطان الخاصان بالحذف صار الحذف غالبا، وقيل إنه واجب، والأول أنسب.

هذا حكم الجملة الجوابية من ناحية حذفها حذفا غالبا، أو واجبا. أما حذفها جوازا فأشهر صوره اثنتان:

الأولى: أن تقع جملة الشرط جوابا لسؤال؛ نحو: أترشد الغريب؟ فتجيب إن رأيته، والتقدير: إن رأيته أرشده.

الثانية: إن تشعر الجملة الشرطية نفسها -دون سواها- بالجواب المحذوف؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول في شأن المعارضين: {فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللهُّ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى} ، والتقدير: فإن استطعت ... فاعل.

٥- امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطية يقتضي التكرار. إلا إن اقتضى العرف التكرار، أو قامت قرينة تدل عليه. ففي مثل: إن أسافر أركب طائرة لا يكون المراد أن ركوبي الطائرة يتكرر بتكرار السفر، وإنما المراد أن سفري سيقتض ركوبي الطائرة مرة واحدة. فإذا تكرار السفر فقد يكون في الطائرة أو في غيرها ... ، بخلاف قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} ، فإن الجواب وهو: الأمر بغسل

الوجوه والأيدي وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضي التكرار كل مرة، لدليل شرعي آخر؛ يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئا.

٦- جزم فعلها لفظا إن كان مضارعا، ومحلا إن كان ماضيا ؛ بشرط ألا تقترن به في الصورتين "الفاء" أو "إذا" الفجائية -وهما لمجرد الربط للجملة الفعلية الماضوية فيما سبق؛ لأن الجازم قد عمل في محل الفعل الماضي؛ فلا يؤثر بعد هذا في محل الجملة المشتملة على هذا الفعل.

فإن كان الجواب مقترنا "بالفاء الرابطة، أو "إذا" الفجائية التي تحل محلها -أحيانا- فإن الجازم يؤثر في مجموع الجملة، لا في الفعل وحده، ولا في غيره من أجزائها فتأثيره مسلط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء -ومن بين أجزائها: الفاء، وإذا الفجائية- فتصير الجملة كلها في محل جزم بأداة الشرط. ويظهر أثر هذا الإعراب المحلي في توابعها -كما سلف .. ولا يصح جزم الفعل.

٧- جواز اقترانه -لداع بلاغي- بكلمة: "إذا" الجوابية؛ لتفيده توكيدا وتقوية، بشرط أن تكون أداة الجزم، هي: "إن"؛ نحو: إن تنصر أهل البغي إذا يصبك بغيهم.

٨- وجوب اقتران الجواب -في غير الضرورة- "بالفاء"، أو "إذا" الفجائية التي تخلفها في بعض المواضع الآتية ، إذا كان الجواب نوعا من الأنواع التي لا تصلح فعل شرط. وهذه "الفاء" زائدة للربط المحض الدال على التعليل؛ وليست للعطف ولا لغيره ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقبلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما. وتعرب "الفاء" و"إذا" الفجائية مع الجملة التي بعدهما في محل جزم جوابا للشرط، ولا يصح في الجملة الفعلية بعدهما أن يكون الفعل وحده هو الجواب، ولا أن يجزم -كما تقدم- وأشهر هذه الأنواع التي لا تصلح فعل شرط ما يأتي :

الأول: الجملة الطلبية. وتشمل الأمر، والنهي، والدعاء -ولو بصيغة الخبر- والاستفهام، وغيره من بقية أنواع الطلب التي سبقت .

فمثال الأمر قولهم: إذا غضبت فاسكت لتأمن زلل اللسان

ومثال النهي: من يستشرك فلا تكتم عنه صادق المشورة، ومن يستنصحك فلا تحجب عنه خالص النصح..

ومثال الدعاء: رب إن أدعك لما يرضيك فاستجب، وإن أتجه لما يغضبك فلترشدني للسداد. رب، إن هفوت فلا تحرمني المغفرة، وإن ضللت فلا تتركني ضالا ... ونحو: إن يمت المجاهد فيرحمه الله.

ومثال الاستفهام قوله تعالى: {إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ}{فَلا غَالِبَ لَكُمْ} جاءت الفاء هنا لأن الجواب جملة اسمية وجاءت بعد ذلك في جواب الاستفهام. ، ومثل: من تسنح له الفرصة فهل يتركها تفر؟ ومن تلوح له الآمال أفيقعد عن السعي وراءها؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستفهام إن كانت الأداة غير الهمزة: "مثل: هل، أين، متى ... " فإن كانت الأداة هي الهمزة وجب تقديمها على الفاء، وقد سبقت الأمثلة.

ومثال التمني: العافية أغلى ما في الحياة، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى حقها.

وهكذا بقية أنواع الطلب..

الثاني: الجملة الفعلية التي فعلها جامد؛ نحو: من يطلق لسانه بذم الناس فليس له واق من ألسنتهم.

الثالث: الجملة الفعلية المصدرة بالحرف : "قد" ؛ نحو: من يحكم أمره فقد ضمن إصابة الهدف.

الرابع: الجملة الفعلية المصدرة بأحد حرفي التنفيس "وهما: السين، وسوف" نحو: من يحسن فسيجزى على الإحسان إحسانا. ونحو: إن يعدل الحاكم فسوف تستقيم له الأمور

الخامس: الجملة المصدرة بأحد أحرف النفي الثلاثة، وهي: "ما، لن، إن" ؛ نحو: من يقصر فيها ينتظر حسن الجزاء ، ونحو قوله تعالى: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ} ، ونحو: من

يستسلم للغضب فإن يلومن إلا نفسه على ما يصيبه. أي: فلا يلومن إلا نفسه

فإن كانت أداة الشرط هي: "إذا" والنافي هو: "إن" جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها. ومن الثاني قوله تعالى: {وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا} . أي: ما يتخذونك

السادس: الجملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة؛ "مثل: رب، كأن ، أداوت الشرط، أداة القسم عند كثير من النحاة"

ونحو قوله تعالى: {مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا} ، وقولهم: من يأكل مال اليتيم فكأنه يأكل نارا. ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول في أمر المعارضين: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ} ، ومثل: متى تعتمد أمة على أسباب القوة فوالله يخافها أعداؤها.

السابع: الجملة الاسمية كقول الشاعر:

إن يحسدوك على فضل خصصت به ... فكل منفرد بالفضل محسود

وقد تغني "إذا" الفجائية عن الفاء في الدخول على الجملة الاسمية بشرطين؛ أحدهما: متفق عليه، وهو أن تكون الجملة اسمية غير دالة على طلب، ولا مسبوقة بنفين ولا بناسخ؛ ومن الأمثلة:

"إن يحسدوك إذا كل منفرد بالفضل محسود ... " بخلاف: إن يطع الولد أبويه فويح له ، وإن يعصهما فويل له . أو: إن يعصهما فما له حظ من التوفيق، أو: إن يعصهما فإن خسرانه مبين.

فالفاء واجبة في هذه الأمثلة وأشباهها. ولا يصح: "إذا".

والآخر: غير متفق عليه، وهو أن تكون أداة الشرط "إن" دون غيرها من أخواتها الشرطية. فكثرة النحاة تشترطها. نحو: إن تخلص إذا الإخلاص ينفعك.

وقلة النحاة لا تشترطها بعينها، وإنما تجعل مثلها "إذا" الشرطية؛ مستدلين بقوله تعالى في المطر: {فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ} وقوله تعالى: {ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ

{الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ} ... والأحسن الأخذ برأي القلة؛ إذ تؤيدها الشواهد، ولا سيما بعض الآيات القرآنية، ولا داعي للتأويل.

هذا وقد اجتمع في البيت الآتي أكثر الأمور السابقة التي لا يصح فيها الجواب أن يكون شرطا، ويجب في كل منها اقتران الجواب بالفاء، أو بما قد يخلفها -والبيت هو:

اسمية، طلبية، وبجامد ... وبما، وقد، وبلن، وبالتنفيس

ورد في المسموع القليل اقتران جواب "إن الشرطية" باللام، على اعتبار "إن الشرطية" بمنزلة "لو".... ومنه قول الشاعر :

فإن يجزع عليه بنو أبيه ... لقد خدعوا. وفاتهمو قليل ...

وقول أبي بكر رضي الله عنه في خطبة له : "يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا، وشاطرناكم في أموالنا، ونصرناكم بأنفسنا لقلتم".

وقد يقترن جواب "إن" و "لو" الشرطيتين بكلمة: "إذا، الجوابية" طبقا للبيان الذي سلف.

زيادة وتفصيل:

أ- أيجوز الجمع بين "الفاء وإذا" السالفتين؟ صرح أكثر النحاة بأنه لا يجوز، وتأولوا قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} ، فقالوا إن "إذا" لمجرد التأكيد هنا، وليست للربط، والممنوع أن تكون للربط عوضا عن الفاء، إذ لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه. وهذا تأويل بادي الضعف عندي؛ لأن المهم الذي يراد معرفته هو الجمع بين هذين الحرفين أحيانا؛ أصحيح هو -على قلته- سائغ الاستعمال أم غير صحيح وغير سائغ؟ والقرآن قد جمع بينهما؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع، وإن كان قليلا نسبيا. أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال؛ محاكاة للقرآن الكريم؛ إذ لا شك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به؛ وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر، بل هي اختيار موفق لأسمى الأساليب التي تحاكي.

على أنه قد جاء في تفسير النسفي النص الصريح على أن "الفاء" قد اجتمعت هنا مع "إذا لتأكيد الربط.

ب- هل يصح -أحيانا- الاستغناء عن هذه الفاء الرابطة، وعما يخلفها بعد حذفها؛ هو: "إذا، الفجائية"؟

أجابوا: لا يصح الاستغناء إلا في الضرورة الشعرية؛ كقول القائل:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الناس مثلا

أن الخلاف شكلي محض. إذ مؤداه في الرأيين التأويل بالحذف، وإن اختلفا في نوع المحذوف. فالأفضل أن يقال: إن الأعم الأغلب هو عدم حذف "الفاء" و "إذا" التي قد تنوب عنها، وأنه يصح -مع القلة النسبية، لا الذاتية- الاستغناء عنهما منفردين ومجتمعين، إن كانت أداة الشرط هي: "إن"

ج- هل يصح أن يقترن الجواب بالفاء في غير تلك المواضع التي لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط؟

أجابوا:

١- إن كان فعل الجواب مضارعا يصلح فعلا للشرط جاز: إما تجرده من "الفاء" مع وجوب جزمه، وإما اقترانه "بالفاء"؛ بشرط أن يكون مثبتا أو منفيا بـ"لا"، قيل: أو "لم" أيضا، "ففي "لم" خلاف"، ومتى اقترنت "الفاء" به وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط. ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب: إذ لو كان الجواب لوجب جزمه، والحكم بزيادة الفاء زيادة مطلقة، يراعى فيها تقدير سقوطها. لكن العرب التزمت رفعه معها؛ فدل هذا على أصالة الفاء، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر، وليست زائدة للربط. ومن أمثلته قوله تعالى: {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا} وقوله تعالى: {وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا} ، أي: فهو لا يخاف..

فإن لم يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصة، كقراءة من

قرأ قوله تعالى في حكمة شهادة المرأتين: {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} بكسر همزة: "إن" ورفع المضارع: "تذكر". والتقدير: فهي -أي: القصة- تذكر، ونحو: إن قام المسافر فيتبعه صديقه. أي: فهو -الحال والشأن- يتبعه صديقه "وفي هذه القراءة نوع تكلف لا داعي له".

ومن أمثلة عدم اقترانه "بالفاء" مع نفيه بالحرف "لا" ووجوب جزمه باعتبار هذا المضارع وحده جوابا للشرط مباشرة - قوله تعالى: {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا} فالمضارع: "تحصوا" هو جواب الشرط مجزوم بحذف النون.

٢- إن كان فعل الجواب ماضيا متصرفا، مجردا من "قد" و"ما" ... وغيرهما مما يتصل به ويوجب اقترانه بالفاء -طبقا لما تقدم- فله ثلاثة أضرب: فإن كان ماضيا لفظا ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير: "قد" قبله إن لم تكن ظاهرة؛ لتقربه من الحال القريب من الاستقبال؛ كقوله تعالى في سورة يوسف: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ} أي فقد صدقت.

وإن كان ماضيا في لفظه مستقبلا في معناه، غير مقصود به وعد أو وعيد -امتنع اقترانه بالفاء: نحو إن قام المسافر قام زميله.

وإن قصد بالماضي الذي معناه المستقبل، وعد أو وعيد، جاز اقترانه بالفاء على تقدير: "قد"؛ إجراء له مجرى الماضي لفظا ومعنى للمبالغة في تحقق وقوعه، وأنه بمنزلة ما وقع. ومنه قوله تعالى: {وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ} وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل في حقيقته وليس ماضيا. ويندرج تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح في أحدهما ولكنه ملحوظ في الكلام، مراد منه؛ فيدخل الدعاء بنوعيه "الخير والشر" ، ويدخل التخويف وبيان العواقب

د- قد ينزل بعض الظروف منزلة الشرط فيكون مضافا لجملة بعده مباشرة، ومنصوبا لعامل في الكلام المتأخر عنها، المترتب عليها؛ كأنه جواب لها، معلق عليها؛ كتعليق الجملة الجوابية على الشرطية، ومن الأمثلة لذلك قوله تعالى في موقف الكفار من القرآن الكريم:

{وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ}

هـ- بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يجيزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع -مباشرة- في جملة بعد جملة الصلة ، أو في جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والجزاء لجملة الصلة، أو الصفة.

ففي مثل: الذي يكرمني أكرمه -وكل رجل يقول الحق أحترمه- يجيزون جزم المضارعين: "أكرم"؛ و"أحترم" لأن جملة كل منهما -على اعتبار الجملتين بمنزلة جوابين للصلة والصفة- شبيهة بجملة الجواب للأداة الشرطية؛ كلتاهما مترتبة على الجملة التي قبلها. فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك.

وهذا قياس مرفوض؛ فالحجة القوية هي: "السماع عن العرب". وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة. غير صالح لتأييد دعواهم، فيحسن الاقتصار على المسموع القليل، دون القياس عليه، وإنما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع دون الموافقة على محاكاته.

أحكام عامة تختص بجملتي الشرط والجواب معا:

١- ما يختص بهما من ناحية نوعهما، وكيفية إعراب فعلهما: جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية، وفعلها وحده هو فعل الشرط -كما عرفنا؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية ، فلها من هذه الناحية صورتان، أما جملة الجواب فقد تكون فعلية – ماضوية أو مضارعية- وقد تكون اسمية بشرط اقترانها بالفاء، أو ما يخلفها، طبقا لما سبق.

هذا، ويلاحظ: أن الماضي في الجملتين قد يكون ماضيا لفظا ومعنى؛ بحسب أصله قبل مجيء أداة الشرط الجازمة، فإذا جاءت جعلته ماضيا لفظا، لا معنى، لأنها تجعل زمنه مستقبلا ؛ فيظل ماضيا بلفظه وصورته، دون زمنه الذي تغير فصار بسببها مستقبلا.

كما يلاحظ أن المضارع في الجملتين قد يكون مضارعا لفظا ومعنى بحسب أصله، فإذا دخلت عليه: "لم" الجازمة تركته مضارعا لفظا لا معنى؛ لأنها تجعل زمنه ماضيا؛ فيظل مضارعا بلفظه وصورته، دون زمنه الذي تغير وصار زمنا ماضيا. وإذا سبقتهما معا أداة شرط جازمة خلصت

زمنه للمستقبل المحض، بالرغم من وجود: "لم" ذلك أن أداة الشرط الجازمة لا بد أن تخلص زمن الفعل في الجملة الشرطية، وفي الجملة الجوابية للمستقبل الحض؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعا أصيلا، أم كان ماضيا أصيلا "أي: ماضيا لفظا ومعنى" أم ماضيا معنى فقط دون لفظ كالمضارع المسبوق بالحرف "لم" فإن صورته صورة المضارع، ولكن زمنه ماض، بسبب "لم" فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقبل وحده؛ بسبب أداة الشرط الجازمة وفيما يلي ترتيب درجاتها.

الأولى: أن يكون الفعلان مضارعين أصيلين مجزومين، لفظا بأداة الشرط لأن أحدهما فعل الشرط، والثاني هو فعل الجواب المباشر ؛ كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} ، وقوله تعالى: {وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ} وقوله: {وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ} .

هذان إن لم تتصل بالمضارع إحدى النونين، فإن اتصلت به إحداهما كان مبنيا في محل جزم

الثانية: أن يكون الفعلان ماضيين لفظا؛ فيبنيان لفظا ويجزما محلا - أي: أن كلا منهما مبني في لفظه؛ "كالشأن في الأفعال الماضية كلها" ولكنه في محل جزم؛ لأنه فعل الشرط، أو فعل الجواب، والأصل في فعلي الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظا؛ فكذلك يجزم ما يحل محلها. ولما كان الماضي لا يجزم لفظا وجب جزمه محلا . ومن الأمثلة: من أسرف في الأمل، قصر في العمل

ويدخل في هذه الدرجة: الماضي معنى دون لفظ -وهو المضارع المسبوق بالحرف "لم"؛ نحو: إن لم تتأهب للأعداء لم تتغلب عليهم -من لم يهيئ للغاية وسائلها عوقب بالخيبة في إدراكها- من قصر في الوسيلة لم يفز بتحقيق الأمل وقد سبق الكلام على إعراب المضارع المسبوق "بلم".

الثالثة: أن يكون فعل الشرط ماضيا -ولو معنى- وفعل الجواب مضارعا أصيلا كقوله تعالى: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ} . فالماضي مبني في محل جزم، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة. ومثل؛ من لم يغتنم الفرصة يعاقب بالحرمان، ويجوز رفع المضارع، وهذا حسن ولكن الجزم أحسن ...

الرابعة: أن يكون فعل الشرط مضارعا أصيلا مجزوما، وفعل الجواب ماضيا -ولو معنى- وهذه الصورة أضعف الصور؛ حتى خصها بعض النحاة بالضرورة الشعرية، ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر، وإنما تجوز في النثر مع قلتها. ومن أمثلتها نثرا قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له". وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن أبا بكر رجل أسيف؛ متى يقم مقامك رق".

تريد: متى يقم مقامك في الصلاة إماما بالناس وقت تخلفك عن الإمامة.

٢- ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه:

الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوما؛ لكن يصح جزمه ورفعه إن كان فعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى فقط؛ كالمضارع المجزوم بلم، فكلا الضبطين حسن، ولكن الجزم أحسن -كما أشرنا- وقد سبقت أمثلة الجزم. ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يمدح:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة ... يقول: لا غائب مالي، ولا حرم

وقولهم: من لم يتعود الصبر تودي به العوادي.

فإن كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين لفظا ومعنى وجب جزمهما إلا على رأي ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جوابا في النثر مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ} برفع المضارع "يدرك"

والأفضل إهمال هذا الرأي قدر الاستطاعة، منعا للخلط واللبس، ولأن ذلك الاستدلال واه؛ فرواية القراءة المذكورة موضع شك، وبقية الأمثلة قليلة، فوق أنها مقصورة على الشعر؛ ولذا قال بعض النحاة: إنه لا يصح الرفع مطلقا إلا في الضرورة الشعرية.

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع في جملة الجواب؟

أ- الخبر: أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع؛ فنقول عند وقوعه مرفوعا في الشعر وليس له معمول متقدم على الأداة: إنه جواب الشرط، مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة. وعند وقوعه في النثر: إنه مرفوع، محاكاة لتلك اللغة الضعيفة، ولا داعي للتأويل المرهق، والتقدير، وافتراض

الحذف، أو التقديم، أو التأخير ...، رغبة في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف، إلى نطاق شيء آخر يبيح بغير ضعف؛ وبغير أن يكون جواب شرط. وفي هذا ما فيه من التكلف الذي لا يطابق الواقع. فوق ما يوجه إليه من اعتراضات أخرى.

ب- فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفع المضارع، وفي هذه بالصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواب حقيقيا؛ نحو طعامنا إن تزرنا تأكل، فطعام -بالنصب- مفعول مقدم للمضارع: "تأكل" الذي يعتبر دليل الجواب المحذوف، ولا يصح أن يكون جوابا حقيقيا، لأن الجواب الحقيقي لا يتقدم هو ولا شيء من معمولاته على الجملة الشرطة، ولا على الأداة كما سلف.

أما لو جعلنا كلمة "طعام" مرفوعة على اعتبارها مبتدأ فالأحسن الأخذ بالرأي الأقوى الذي استخلصناه من عدة آراء

٣- ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما:

أ- إذا وقع بعد جملة الجواب -ولو كانت اسمية؛ لأنها في محل جزم- مضارع مقرون بالواو أو الفاء، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛ يختار منها المتكلم والمعرب ما يناسب السياق، ويساير معنى التركيب.

كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنوي خاص به، يخالف الآخر، وواجب المتكلم والمعرب اختيار الوجه الإعرابي الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسياق، ولما يقتضيه المعنى. ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب، وتباح في كل تركيب بغير تفيد بهذا الاعتبار المعين الخاص، وإلا صارت اللغة فوضى بسبب محو القيود، أو إهمالها، وإهمال الاعتبارات التي تميز المعاني بعضها من بعض.

أولها: اعتبار "الواو" و"الفاء" حرفي استئناف؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجردا من ناصب وجازم، ومن نوني التوكيد - ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ

مَنْ يَشَاءُ} ، برفع المضارع، "يغفر" بعد فاء الاستئناف، وقوله تعالى: {مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} ، برفع المضارع: "يذر" بعد واو الاستئناف

ثانيها: اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية -وهما عاطفان أيضا مع السببية والمعية- والمضارع بعدهما منصوب "بأن" مضمرة وجوبا ". كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة: يغفر -يذر .

ثالثها: اعتبارها حرفي عطف مجردين له -فلا يفيدان سببية ولا معية- والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط فإن كان جواب الشرط مضارعا مجزوما مباشرة، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله، وإن كان فعل الجواب ماضيا فهو مجزوم محلا، والمضارع المعطوف مجزوم لفظا، مراعاة لمحل المعطوف عليه. وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أو فعلية: فإنها تكون في محل جزم، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظا تبعا لمحلها. كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة: يغفر -يذر ، وكقول الشاعر:

ومن يتتبع -جاهدا- كل عثرة ... يجدها؛ ولا يسلم له -الدهر- صاحب

والكوفيون يجعلون "ثم" كالواو في الأوجه الثلاثة السالفة ؛ فكلاهما إما للاستئناف، وإما للعطف الخالص، وإما للعطف مع المعية ...

ب- وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية مباشرة، متوسطا بينها وبين الجملة الجوابية، فأكثر النحاة يجيز فيها وجهين؛ يختار منهما المتكلم والمعرب ما يناسب السياق.

أحدهما: اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد، والمضارع بعدها مجزوم؛ لأنه معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا؛ كقوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} ، ومثل؛ من يتكلم فيسرف يكن عرضه للزلل.... أو: ويسرف، أو: ثم يسرف. ومثل: من تكلم فيكثر -أو: يكثر، أو: ثم يكثر كان عرضه للزلل.. بجزم الأفعال المضارعة: "يصبر، يسرف، يكثر ... " لأنها معطوفة، والمعطوف عليه مجزوم لفظا أو محلا؛ فهي تابعة له

في الجزم فتجزم لفظا.

والآخر؛ النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف، والواو للمعية مع العطف. وثم –عند الكوفيين– للعطف مع المعية، والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الثلاثة. ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها. وكذا نصب المضارع "يخضع" في قول الشاعر:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... فلا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

أما الاستئناف فمنعه أكثر النحاة؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفي أداة الشرط جملتيها "الشرطية والجوابية معا"؛ كي يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط. ووضع الجملة الاستئنافية بين جملتي الشرط والجواب إنما هو إقحام لجملة أجنبية بين جملتين متلازمتين في المعنى.

ويرى المحققون: أن رفع المضارع المتوسط بين جملتي الشرط والجواب جائز بعد حرف مما سبق. وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة استئنافية معترضة، وليست للاستئناف المحض. ورأيهم صحيح ، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى.

وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تتوسط جملته بين جملتي الشرط والجواب –الأوجه الثلاثة؛ وهي الرفع على اعتبار الجملة استئنافية اعتراضية، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا، والنصب على اعتبار "الواو"، و"ثم" للعطف مع المعية، و"الفاء" للعطف مع السببية، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة. وجوبا بعد الثلاثة، وبهذا يكون حكمه واحدا بعد الأحرف السالفة، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية، أو توسطه بينها وبين الجملة الشرطية ...

"ملحوظة": إذا توسط المضارع بين جلمتي الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب "بدلا"، إن كان مجزوما، وأعربت جملته "حالا" –في الغالب– إن كان مرفوعا. فمثال الأول:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ... تجد حطبا جزلا، ونارا تأججا

والثاني:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

٤- ما يخص بهما من ناحية حذفهما معا:

يصح حذف الجملتين معا -في النثر والنظم- بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما. والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هي: "إن"، مثل قول الشاعر وهو يودع أحبابه:

نودعكم، ونودعكم قلوبا ... لعل الله يجمعنا. وإلا..

يريد: وإلا يجمعنا هلكنا، أو شقينا.. أو نحو ذلك مما يساير المعنى الناشيء من الجملتين المحذوفتين. ومثل قول الآخر في فتيات ينصحن أخرى اسمها: سلمى -برفض الزواج من رجل فقير معدم:

قالت بنات العم: يا سلمى وإنن ... كان فقيرا معدما؟ قالت: وإنن

التقدير: يا سلمى: أتتزوجينه وإن كان فقيرا معدما؟ قالت: وإنن، أي: وإن كان فقيرا معدما أتزوجه.. الأصل: "وإن" ... زيد في آخره نون ساكنة جاءت لضرورة الشعر. وتسمى هذه النون بتنوين الضرورة، كما تسمى بالتنوين الغالي؛ إما لغلوه؛ أي: زيادته، وإما لغلوه، أي: نفاسته؛ بسبب قلته ...

ومن أمثلة حذفها بعد أداة غير "إن" قوله عليه السلام: "من فعل فقد أحسن ومن لا فلا".

التقدير: ومن لا يفعل فلا حسن منه. وكذا قول العرب: من يسلم عليك فسلم عليه، ومن لا فلان أي: ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه، وقول الشاعر:

فإن المنية من يخشها ... فسوف تصادفه أينما ...

أي: أينما يذهب تصادفه ...

أما حذف فعل الشرط وحده، أو الجملة الشرطية كلها دون الجوابية فقد سبق . وكذلك سبق الكلام على حذف الجملة الجوابية وحدها.

أحرُفُ الشَّرْطِ

وهي "إنْ وإذْ ما" الجازمتانِ، و "لَوْ ولولا ولوما وأمّا ولَمَّا".

و "لَوْ" على نوعين

١- أن تكونَ حرفَ شرطٍ لِمَا مضى، فتُفيدُ امتناعَ شيءٍ لامتناعِ غيرِهِ وتُسمّى حرفَ امتناع لامتناع، أو حرفاً لِما كانَ سيقعُ لوقوعِ غيره. فإن قلتَ "لو جئتَ لأكرمتُكَ"، فالمعنى قد امتنعَ إكرامي إياكَ لامتناع مجيئك، لأنَّ الإكرامَ مشروطٌ بالمجيءِ ومُعلَّقٌ عليه. ولا يَليها إلا الفعلُ الماضي صيغةً وزماناً، كقوله تعالى {ولو شاءَ رَبُّكَ لجعلَ الناس أُمةً واحدةً} .

٢- أن تكونَ حرفَ شرطٍ للمستقبل، بمعنى "إنْ". وهي حينئذٍ لا تُفيدُ الامتناع، وإنما تكون لمجرَّد ربطِ الجوابِ بالشرط ، كإنْ، إلاّ أنها غيرُ جازمةٍ مثلَها، فلا عملَ لها، والأكثرُ أن يَليها فعلٌ مُستقبلٌ معنًى لا صيغةً، كقوله تعالى {وليَخشَ الذينَ لو تركوا من خلفهم ذُرِّيَّةً ضعافاً خافوا عليهم} ، أي "إنْ يَتركوا" وقد يَليها فعلٌ مستقبلٌ معنًى وصيغةً "لو تزورُنا لسُرِرنا بِلقائكَ"، أي "إن تَزُرْنا".

وتحتاجُ "لو" بنوعيها إلى جواب، كجميع أجواب الشرطِ . ويجوزُ في جوابها أن يقترنَ باللام، كقوله تعالى {لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفَسدَتا} ، وأن يتجرَّدَ منها، كقوله تعالى {ولو نشاءُ جعلناهُ أُجاجاً} ، وقولِهِ "ولو شاءَ رَبُّكَ ما فعَلوهُ". إلا أن يكون مضارعاً منفيّاً، فلا يجوزَ اقترانهُ بها، نحو "لو اجتهدتَ لم تَندَم".

و"لولا ولوما"، حرفا شرطٍ يدلانِ على امتناع شيءٍ لوُجودِ غيرِه. فإن قلتَ "لولا رحمةُ الله لَهَلَكَ الناسُ" و"لَوما الكتابةُ لَضاعَ أكثرُ العلمِ"، فالمعنى أنهُ امتنعَ هَلاكُ الناسِ لوجودِ رحمةِ الله تعالى، وامتنعَ ضياعُ أكثرِ العلم لوجود الكتابةِ.

وهما تَلزَمانِ الدخولَ على المبتدأ والخبر، كما رأيتَ. غيرَ أَنَّ الخبرَ بعدهما يُحذَفُ وجوباً في أكثرِ التراكيبِ. والتقديرُ "لولا رحمةُ الله حاصلةٌ أو موجودةٌ" و"لولا الكتابة حاصلة أو موجودة".

وتحتاجانِ إلى جوابٍ، كما تحتاجُ إليه "لو". وحكمُ جوابِها كحكم جوابها، فيقترنُ باللام، كما

رأيتَ، أو يُجَرَّدُ منها، نحو "لولا كرمُ أخلاقِكَ ما عَلَوَتَ"، ويمتنعُ من اللام في نحو "لولا حُبُّ العلمِ لم أغتربْ" لأنهُ مضارع منفيٌّ.

و "أمّا" بالفتح والتشديدَ، حرفُ شرطٍ يكونُ للتّفصيل أو التوكيد. وهي قائمةٌ مَقامَ أَداةِ الشرط وفعلِ الشرط. والمذكورُ بعدَها جوابُ الشرط ، فلذلك تَلزَمُه فاءُ الجواب للرَّبط. فإن قلتَ "أمّا أنا فلا أقولُ غيرَ الحقِّ" فالمعنى "مهما يكنْ من شيءٍ فلا أقولُ غيرَ الحقِّ".

أمّا كونُها للتفصيلِ فهو الأصلُ فيها، كقوله تعالى {فأمّا اليتيم فلا تقهَرْ، وأمّا السائل فَلا تَنهَرْ، وأمّا بنعمةِ رَبِّكَ فحدِّثْ} .

وأمّا كونُها للتأكيد، فنحوُ أن تقولَ "خالدٌ شجاعٌ"، فإن أردتَ توكيدّ ذلكَ، وأنهُ لا محالةَ واقعٌ، قلتَ "أمّا خالدٌ فشجاعٌ". والأصلُ "مهما يكن من شيءٍ فخالدٌ شجاع".

و "لَمّا" حرفُ شرطٍ، موضوعٌ للدلالةِ على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيرِهِ. ولذلك تُسمّى حرفَ وُجودٍ لوجودٍ. وهي تختصُّ بالدخول على الفعل الماضي. وتقتضي جُملتينِ، وُجِدَتْ أُخراهما عند وجود أولاهما. والأولى هي الشرطُ، والأخرى هي الجوابُ، نحو "لَمَّا جاءَ أكرمتُهُ".

وتحتاج إلى جوابٍ، لأنها في معنى أدواتِ الشرط. ويكونُ جوابها فعلاً ماضياً، كما رأيتَ، أو جملةً اسميّةً مقرونةً بإذ الفجائيّة، كقوله تعالى { فلمّا نجّاهم إلى البَرِّ إذا هم يشركونَ} ، أو بالفاءِ ، كقوله تعالى {فلمّا نجاهم إلى البرِّ فمنهم مُقتصدٌ} .

ومن العلماءِ من يجعلها ظرفاً للزمان بمعنى "حين"، ويضيفها إلى جُملةِ الشرطِ وهو المشهورُ بينَ المُغربينَ، والمحقِّقُونَ على أنها حرفٌ للرَّبط.

الشَّرطُ والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبَريا، مُتصرفاً، غيرَ مُقترنٍ بقَدْ، أو لن، أو ما النافيةِ، أو السين أو سوف.

فإن وقع اسمٌ بعد أداةٍ من أدوات الشرط، فَهُناك فعلٌ مُقدَّرٌ، كقوله تعالى {وإن أحد من المشركين استجارَك فأجِرْهُ} ، فأحدٌ فاعلٌ لفعلٍ محذوف، هو فعل الشرط. وجملةُ "استجارك"

المذكورةُ مُفسرةٌ للفعل المحذوف.

المراد بالفعل الخبريّ ما ليس أمراً، ولا نهياً ولا مسبوقاً بأداة من أدوات الطلب - كالاستفهام والعَرْضِ والتّحضيض - فلذلك كلُّه لا يقَعُ فعلا للشرط.

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرطِ. أي الأصلُ فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً. غير أنه قد يقعُ جواباً ما هو غير صالحٍ لأن يكون شرطاً. فيجبُ حينئذٍ اقترانه بالفاءِ لتربِطَهُ بالشرط، بسبب فقْدِ المناسبةِ اللفظيَّة حينئذٍ بينهما. وتكون الجملةُ برُمَّتها في محلِّ جزمٍ على أنها جواب الشرط.

وتسمى هذه الفاء "فاءَ الجواب"، لِوُقوعها في جواب الشرط، وفاءَ الربط"، لربطها الجواب بالشرط.

جزم الفعل المضارع:

١- الجزم في جواب الطلب.

٢- ما يجزم فعلا واحدًا "لَمْ، لَمَّا، لام الطلب، لا: الطلبية".

٣- ما يجزم فعلين "إنْ، إذْ مَا، مَنْ، مَا، مَهْمَا، مَتَى، أَيَّانَ، أيْنَ، أَنَّى، حَيْثُمَا".

٤- من المسائل المهمة في الجملة الشرطية ما يلي:

أ- اقتران جواب الشرط بالفاء.

ب- العطف "بالواو، الفاء" بين الشرط والجزاء أو بعدهما.

ج- اجتماع الشرط والقسم.

د- الحذف في أجزاء الجملة الشرطية.

٥- أدوات الشرط غير الجازمة.

الجزم في جواب الطلب: لاحظ الأمثلة التالية:

- استقِمْ تغنمْ راحةَ الضمير ورِضا الله.

- وتعلَّمْ من أخطائك تتجنب الوقوع في غيرها.

- لا تترَدَّدْ تُحقِّقْ ما تريد.

الأفعال "تغنم، تتجنب، تحقق" في الأمثلة السابقة مجزومة، وقد تقدم عليها ما يدل على الطلب وهو الأمر في المثالين الأولين، والنهي في المثال الثالث ، ومن ذلك قول القرآن: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ} ويطلق المعربون -كما هو مشهور- على الفعل المجزوم أنه "مجزوم في جواب الطلب".

هذا الأسلوب ينبغي أن تتحقق له الصفات التالية:

أ- أن يتقدم الطلب قبل الفعل المجزوم، فإن كان الكلام مثبتًا أو منفيًّا لا يجزم المضارع، بل يرفع، تقول: "إنك منافقٌ تدعي صداقتي تودُّ عدوي" وتقول: "إنك صديق مخلص، فأنت لا تخذلُني تنصرُني".

ب- أن يكون المضارع المجزوم مترتبا على الطلب السابق، بأن يكون مسببا عنه في العادة والعرف، فإن لم يكن كذلك رفع المضارع، مثل "اغنمْ من الحياة فرصةً تسنحُ لك" و "خذ من حياتك لنفسك ساعةً تمرح فيها" فالمضارع في المثالين غير مسبب عن الطلب السابق، فهو مرفوع على أنه صفة لما قبله.

ج- أن يكون النهي - وهو واحد من صور الطلب - في الجملة مما يمكن رفعه من الكلام ويوضع موضعه "أداة شرط + لا النافية + فعل شرط" ويصح المعنى - وحينئذٍ يجزم المضارع، فإذا لم تصلح تلك التجربة رفع الفعل المضارع، ولم يجزم، لاحظ الآتي:

- لا تُصادِق الأشرارَ تَتَّقِ الشبهات. "يصح: إنْ لا تصادق الأشرارَ تَتَّقِ الشبهات، الفعل مجزوم".

- لا تُصادق الأشرارَ تتحملُ وِزرَهم. "لا يصح: إن لا تصادق الأشرار تتحمل وزرهم؛ لفساد المعنى، الفعل مرفوع.

ويبدو أن السبب في هذا الشرط الأخير هو الشرط الثاني، فإن هذه التجربة الذهنية السابقة لصحة المعنى إنما هي وسيلة - مع النهي خاصة - لمعرفة ترتب الفعل على الطلب أو عدم ترتبه

عليه، وبذلك يكون جزمه أو رفعه.

وقد وضع ابن هشام لذلك علامة في قوله: "وشرط الجزم بعد النهي كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة في قولك: "لا تكفرْ تدخل الجنة" و "لا تدنُ من الأسد تسلَم" فلو كان أمرا مكروها كدخول النار وأكل السبع في قولك: "لا تكفرْ تدخلُ النار" و "لا تدنُ من الأسد يأكلُك" تعين الرفع ا. هـ.

الحروف التي تجزم فعلا واحدا:

وهي أربعة أحرف "لم، لما، لام الطلب، لا: الطلبية"

المجموعة الأولى: لم، لما: من حروف جزم المضارع "لم، لّما" ويطلق على الأول أنه "حرف نفي وجزم وقلب" ومعنى ذلك أنه ينفي المضارع المثبت، ويجزمه، ويقلب معناه للماضي، ويطلق على الحرف الثاني -لَّما- مثل الأول تمامًا.

وتدخل على كل منهما همزة الاستفهام، كقول القرآن: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} وقول العرب: "ألَّما تصحُ والشيبُ وازعُ".

المجموعة الثانية: لام الطلب، لا: الطلبية: والفرق بين الاثنين أن الأولى تطلب الفعل، أما الثانية فإنها تطلب الترك.

فإن كان طلب الفعلِ للتوجيه فهي "للأمر" كخطاب الله لأهل الغنى: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} .

وإن كان طلب الفعل للاستعطاف فهي "للدعاء" كخطاب أهل النار لخازن النار: {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ} .

وكذلك إن كان طلب الترك بالحرف "لا" للتوجيه، فهي "للنهي" مثل "لا تنسَ حقَّك على نفسك، ولا تُهملْ حقَّ الله عليك" ومن ذلك قول الرسول لأبي بكر: {لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَّ مَعَنَا}

وإن كان طلب الترك للاستعطاف فهي "للدعاء" مثل: {رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا}

ما يجزم فعلين:

إن تراقبْ ضميرَك تُتْقنْ عملك. {وَمَنْ يَتَّقِ اللهَّ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً} .

هي الأدوات التي تدخل جملة تفيد تعليق أمر على آخر بواسطة هذه الأدوات، وتسمى هذه الجملة "جملة شرطية" وتتكون من:

أ- أدوات الشرط: الإحدى عشرة الجازمة

ب- جملة الشرط: وتحتوي على الفعل المضارع المجزوم، ويسمى "فعل الشرط".

ج- جملة جواب الشرط: وتحتوي على الفعل المضارع المجزوم ويسمى "فعل جواب الشرط".

هذه الأدوات الإحدى عشرة تنقسم من حيث نوع الكلمة العربية إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: إن، إذْ ما

وهما من الحروف، الأداة الأولى باتفاق النحاة، والأداة الثانية على الاتجاه المشهور، فلنلاحظ الأمثلة التالية:

إنْ تُحافظ الأمّةُ على علمائِها، تصُنْهم من الابتذال.

وإذْ مَا يَسُدْ هذا الخلقُ فيها، يُساعدْ على رُقيّها.

قال الله تعالى: {قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُّ}.

القسم الثاني: "مَنْ، مَا، مَهْمَا، متى، أيَّان، أين ، أنَّى، حَيْثُمَا، أيّ".

هذه جميعها تشترك في أنها "أسماء للشرط" لكن يختلف استعمالها بحسب الأصل على التفصيل التالي:

١- مَنْ:

وهي في الأصل لمن يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، كقول زهير:

ومن لم يُصَانِعْ في أمورٍ كثيرةٍ ... يُضرَّسْ بأنيابٍ ويُوطأْ بِمَنْسَمِ

الشاهد: في "من" اسم شرط جازم لفعلين، وفعل الشرط "لم يصانع" كلها في محل جزم، وجواب الشرط "يضرس" وما عطف عليه.

٢- مَا، مَهْمَا:

وهما في الأصل لما لا يعقل، ثم ضمنتا معنى الشرط، ومن ذلك:

{وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ}.

قول زهير:

ومهما تكنْ عند امرئ من خَلِيقَةٍ ... وإن خَالَهَا تخفى على النَّاسِ تُعْلَمِ

الشاهد: أن "مهما" اسم الشرط لغير العاقل تجزم فعلين، أولهما "تكن" وثانيهما "تعلم" وشكل بالكسرة للقافية.

٣- مَتَى، أيَّانَ:

الأصل فيهما أنهما اسمان للزمان، ثم ضمنا معنى الشرط، ومن ذلك:

قول الحطيئة:

متى تأتِه تعْشُو إلى ضوءِ ناره ... تجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

الشاهد: أن "متى" اسم شرط للزمان يجزم فعلين، أولهما "تأته" وثانيهما "تجد".

قول الآخر:

أيَّانَ نُؤْمِنْك تأمنْ غيرَ ناو إذا ... لم تُدْرِك الأمْنَ مِنَّا لم تزلْ حَذِرا

الشاهد: أن "أيان" اسم شرط للزمان يجزم فعلين، فعل الشرط "نؤمنك" وفعل الجواب "تأمن".

٤- أيْن، أنَّى، حَيْثُمَا:

الأصل فيها أنها أسماء للمكان، ثم ضمنت معنى الشرط، ومن شواهدها ما يلي: قول القرآن:

{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ}.

قول الشاعر:

خليليّ أنَّى تأتيانِيَ تأتيا ... أخا غيرَ ما يُرضيكما لا يُحَاوِلُ

الشاهد: كلمة "أنى" اسم شرط للمكان يجزم فعلين، فعل الشرط والجواب وهما "تأتياني"،

"تأتيا أخا".

قول الآخر:

حيثما تستقِمْ يُقدّر لك اللهُ ... نجاحًا في غابِرِ الأزمانِ

الشاهد: أن "حيثما" اسم شرط للمكان يجزم فعلين، فعل الشرط "تستقم" وفعل الجواب "يقدر".

٥- أي:

أيّ امرئ تصادقْه تنصحْه. "استعملت للعاقل".

وأي شيء يؤذك مرة تحذرْه. "استعملت لغير العاقل".

وأيّ وقت تسنحْ فيه الفرصة تغتنمْه. "استعملت للزمان".

وأيّ مكانٍ تجدْ رزقك فيه تسكنه. "استعملت للمكان".

قال النحاة: كلمة "أي" بحسب ما تضاف إليه، فهي تستمد معناها من المضاف إليه، فإن كان للعاقل أو لغيره فهي له، وإن كان للزمان أو المكان فهي له، ومن شواهدها قول القرآن: {أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}.

اقتران أسماء الشرط ب "ما" الزائدة: ذكر الأشموني أن الأداتين "إذ، حيث" لا بد أن تقترنا بالحرف "ما" الزائد حين استعمالها للشرط، فيقال: "إذ ما، حيثما".

وأن الأدوات "إن، متى، أيان، أين، أي" يجوز اقترانها بالحرف "ما" أو عدم اقترانها به

أما باقي الأدوات "من، ما، مهما، أنّى" فلا تقترن به مطلقًا.

اقتران جواب الشرط بالفاء:

من يُرِدْ الاستقامةَ، فبابُ الله مفتوح.

ومن يتعلَّقْ بالشرّ، فلن يلومَ إلّا نفسَه.

فإن تُطِعْ الخُلُقَ الكريم، فعسى أنْ تستفيد.

يقترن جواب الشرط بالفاء فيما لخصه النحاة في جملة واحدة هي "كل ما لا يصح أن يقع جملة

شرط"، ثم فعلوا ذلك موضحا في الآتي:

أ- الجملة الاسمية.

ب- الجملة الطلبية مثل "الأمر، النهي، الاستفهام"

ج- الجملة التي يأتي في أولها فعل جامد مثل: "عسى، ليس، نعم، بئس".

د- الجملة التي يأتي في أولها أحد حرفي النفي "ما، لن".

هـ- الجملة التي يأتي في أولها أحد حروف الاستقبال "السين، سوف".

و الجملة التي يأتي في أولها الحرف "قد".

فكل واحد من هذه المواضع إذا جاء "جملة الجواب" يجب اقترانه بالفاء وجوبًا

فلنتأمل الآيات التالية:

- {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ}.

- {وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً}.

- {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}.

هذا، وينبغي أن يذكر هنا أن حرف "الفاء" في هذه المواضع واجب الذكر، ولا يصح إسقاطه إلا حين يضطر الشاعر لذلك لضيق الوزن والقافية، ويطلق على هذا اسم "ضرورة الشعر" ومن ذلك: قول كعب بن مالك:

مَنْ يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها ... والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلَانِ

الشاهد: في "الله يشكرها" حيث وقعت جملة جواب الشرط اسمية وحذفت منها الفاء ضرورة.

العطف بين الشرط والجزاء أو بعدهما:

- من يُخلصْ ويستمر على إخلاصه يثقْ به الناس. "العطف بين الشرط والجزاء".

- ومن يُنافقْ فيشتهر بالنفاق، يحتقرْه النّاس. "العطف بين الشرط والجزاء".

- ومن يحبَّ نفسَه فقط يكرهْه الناس ويجتنبه أصدقاؤه. "العطف بعد الشرط والجزاء".

- ومن يبذُلْ من نفسه للآخرين يقدره الناس فيرغم أعداؤه على احترامه. "العطف بعد الشرط والجزاء".

يأتي العطف "بالواو أو الفاء" بين الشرط والجزاء، كالمثالين الأولين وحينئذٍ لك في الفعل المعطوف بعدهما نصبه وجزمه، فإن جاء العطف بعد الجزاء -كالمثالين الأخيرين- فلك رفعه ونصبه وجزمه، وهكذا ورد في اللغة.

- من القرآن: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ}.

- قول الشاعر:

ومن يقترِبْ منَّا ويخضع نُؤوِه ... ولا يخشَ ظُلمًا ما أقام ولَا هضْما

- قول زهير:

ومن لا يُقَدِّمْ رجلَه مطمئنَّةً ... فيثبتها في مُستَوى الأرضِ يَزلَقِ

فقد قرئت الآية في الفعل "يغفر" بالرفع والنصب والجزم.

وجاء البيت الأول بنصب "يخضع" والبيت الثاني ينصب "يثبت" فقط قال النحاة: والرفع على أن الحرفين -الفاء والواو- للاستئناف والنصب على أن الواو للمعية والفاء للسببية، والجزم للعطف على الشرط أو الجواب.

الشاهد: في قوله "ويخضع" حيث عطف بالواو بين الشرط والجواب فيصح النصب والجزم، وقد جاء الفعل في البيت منصوبا باعتبار الواو للمعية.

الشاهد: في "فيثبت" حيث عطف بالفاء بين الشرط والجواب، فيصح النصب والجزم، وقد ورد البيت بالنصب وهو أحد الوجهين.

اجتماع الشرط والقسم:

ينبغي قبل فهم هذا الموضوع معرفة صفات الجملة التي تقع جوابًا للشرط أو جوابا للقسم، وذلك على التفصيل التالي:

أ- جواب الشرط يكون مجزومًا أو مقترنًا بالفاء على ما تقدم الحديث عنه.

ب- جواب القسم يأتي على التفصيل التالي:

أولا: الجملة المثبتة

إذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع أكد باللام -لام جواب القسم- ونون التوكيد، كقولك: "والله لأنالَنَّ حقي ولو بعد حين" وإذا كانت فعلية فعلها ماض، جاء معه اللام -لام جواب القسم- والحرف "قد" مثل قولك: "أقسم لقد اغتَرَّ الطغاةُ والغرورُ هلاك".

فإن كانت الجملة المثبتة اسمية، جاءت معها إنّ -المكسورة الهمزة- واللام -لام الابتداء- مثل قولك: "والله إنّ الراحةَ لمطلوبةٌ، وإنّ النفوسَ المجهدةَ لقليلةُ الإنتاج".

ثانيا: الجملة المنفية سواء أكانت فعلية أو اسمية، فإنه يجب أن تنفى بأحد حرفي النفي "ما، لا" تقول: "أقسم ما نجحت أمة بغير أخلاق، ولا هلكت أمة مع التمسك بالأخلاق".

إذا علم ذلك، فماذا يكون الأمر إذا اجتمع الشرط والقسم، وكل منهما في حاجة إلى الجواب؟، لاحظ الأمثلة الآتية:

والله إن تمكنتُ لأَصْنَعَنَّ المعروف. "الجواب للقسم، وحذف جواب الشرط".

وإن لم أتمكنْ أقسم فما قصرتُ في الخير. "الجواب للشرط، وحذف جواب القسم".

المعروفُ والله إن فعلتَه فعاقبته خير. "الجواب للشرط، وحذف جواب القسم".

قال علماء النحو -رحمهم الله- إذا اجتمع الشرط والقسم، واتجه معناهما لجواب واحد، فإن المتقدم منهما يأخذ الجواب، أما المتأخر فيحذف جوابه، كما ترى في المثالين الأول والثاني.

فإن تقدم على كل من الشرط والقسم مبتدأ -كما في المثال الثالث- روعي الشرط تقدم أو تأخر، فكان الجواب له.

هذا هو الأصل في استعمال اللغة، وما ورد غير ذلك مرفوض ما لم يكن ضرورة لشاعر، لضيق الأمر عليه بالوزن والقافية، والضرورات يبحن المحظورات.

اجتماع الشرط والقسم، وحذف جواب أحدهما كما جاء في النحو الوافي:

تمهيد -جواب الشرط، وجواب القسم:

كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابا خاصا به، يتميز بعلامة أو أكثر ينفرد بها دون الآخر. فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوما، إما لفظا؛ لأنه "فعل" مضارع، وإما محلا لأنه فعل ماض، أو لأنه من النوع الذي يجب اقترانه "بالفاء" أو "بإذا" الفجائية، وقد سبق بيان هذا كله، وتفصيله.

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعي القسم؛ وهما: "الاستعطافي" و "غير الاستعطافي". فإن كان القسم استعطافيا "وهو جملة طلبية يراد بها توكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة، وتعتبر جواب القسم" فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية؛ كقول الشاعر: بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة ...

وقول الآخر: بربك هل نصرت الحق يوما ... وذقت حلاوة النصر المبين؟

فالقسم هو: "بعيشك، وبربك". وكلاهما مع متعلقه -المحذوف هنا- جملة طلبية، نراها في المثال الأول تؤكد بعدها الجملة الطلبية التي تشتمل على ما يحرك الوجدان، وهي: "ارحمي". ونراها في المثال الثاني تؤكد الجملة الطلبية التي تليها، والتي تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان؛ وهي: "هل نصرت".

لا يكون جواب هذا النوع من القسم الاستعطافي إلا جملة إنشائية.

وإن كان القسم غير استعطافي "وهو ما جيء به لتوكيد معنى جملة خبرية، وتقوية المراد منها" فلا بد له من جواب يكون جملة خبرية

١- إن كان الجملة الجوابية مضارعية مثبتة أكدت اللام والنون معا؛ نحو: والله لأبذلن جهدي في مساعدة المحتاج. ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما، بالرغم مما يؤدي إليه هذا الاقتصار من نقص في درجة السمو البلاغي، وقوة الأسلوب.

وتسمى هذه اللام المفتوحة: "لام جواب القسم" أو: "اللام الداخلة على جواب القسم". وهي غير لام الابتداء، والفرق بينهما كبير.

٢- إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مثبتة وماضيها متصرف، فالغالب تصديرها "باللام"

الجوابية، و"قد" معا؛ نحو: والله لقد فاز أهل المروءة والكرامة. ويجوز -بقلة- الاقتصار على أحدهما، أو التجرد منهما. مع ما في هذا الاقتصار من إهمال الكثير الفصيح.

فإن كان فعلها جامدا، غير "ليس" فالأكثر تصديرها باللام فقط، نحو: والله لعسى التوفيق يصحب المخلص أو: والله لنعم المخلص. فإن كان الماضي الجامد "ليس" لم يقترن بشيء؛ نحو والله ليس طول العمر بالسنوات، ولكن بجلائل الأعمال.

٣- إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف: "ما"، أو: "لا"، أو: "إن" وجب تجريدها من اللام، سواء أكانت ماضوية أم مضارعية؛ نحو: والله ما يحتمل العزيز الضيم، والله لا يحجب ثوب الرياء ما تحته، بالله إن تحيا الأمة وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق.

ومثل: والله ما احتمل عزيز ضيما والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته، ولا دفع عن صاحبه السوء، والله إن أوجد الكون العجيب إلا الله، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه.

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة منفية مصدرة باللام ، أو: أن تكون أداة النفي فيها "لم" ومثلها: "لن" أيضا عند فريق من النحاة.

ومما تجب ملاحظته أن أداة النفي في جواب القسم قد تكون محذوفة، ولكنها ملحوظة يدل عليها دليل؛ كقوله تعالى: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} ، أي: لا تفتأ ...

٤- إن كانت الجملة الجوابية اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها "باللام" و"إن" معا، ويصح الاكتفاء بأحدهما، ولكن الأول أبلغ، نحو: "تالله إن الخداع لممقوت، وإن صاحبه لشقي" - "تالله إن الخداع ممقوت، وإن صاحبه شقي- تالله للخداع ممقوت. ولصاحبه شقي".

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل الكلام بعد القسم؛ كقول أبي بكر في نزاع بينه وبين عمر رضي الله عنهما، "والله أنا كنت أظلم منه". فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد؛ كقول ابن مسعود: "والله الذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة".

ولا يصح اقتران الجملة الجوابية بالحرف: "إن" إذا كانت مصدرة بحرف ناسخ من أخوات

"إن"؛ كقول بعضهم في مدح رجل: والله لكأن القلوب والألسن ريضت له؛ فما تعقد إلا على وده، ولا تنطق إلا بحمده.

فإن كانت الجملة الاسمية منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية "بما"، أو "لا"، أو "إن" من وجوب تجريدها من اللام والاقتصار في نفسها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها – كما سبق.

من كل ما سبق يتبين أن الجواب المنفي –في جميع أحواله– لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفي قبله، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السالفة؛ سواء أكان الجواب جملة فعلية أم اسمية.

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر.

أ- إذا اجتمع شرط غير امتناعي ، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب، غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذي يغني عنه، ويدل عليه. ولهذا الحذف صور منها:

١- أن يجتمع الشرط غير الامتناعي والقسم مع تأخر الشرط، وعدم وجود شيء قبلهما يحتاج إلى خبر ، وفي هذه الصورة يحذف –في الأرجح– جواب المتأخر منهما –وهو الشرط– نحو: والله من يراقب ربه في عمله لا يخاف شيئا. فالمضارع "يخاف" مرفوع؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم، وليس جوابا للشرط المتأخر، المحذوف الجواب. إذ لو كان هو الجواب لتحتم جزمه ، فقيل: يخف.

فالجملة الاسمية المصدرة بالحرف الناسخ "إن" هي جواب للقسم، إلا للشرط؛ إذ لو كانت جوابا للشرط لاقترنت بالفاء.

أما عندهم تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف؛ فنقول: من يراقب ربه والله يخشه الناس. وقول أحدهم: إن يكن والله لي نصف وجه ونصف لسان – على ما بهما من قبح منظر، وسوء مخبر –يكن هذا احب من أن أكون ذا وجهين.

ومن وصفناه بأنه الأرجح في الحالتين يراه كثير من النحاة واجبا لا يصح مخالفته ...

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط؛ فنقول في المثال السالف: من يراقب ربه في عمله فوالله يخشاه الناس.
فالمضارع "يخشاه" مرفوع، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم في محل جزم جواب الشرط.

٢- إن اجتمع الشرط غير الامتناعي، وسبقهما ما يحتاج إلى خبر، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقا، سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا؛ نحو: القوانين والله من يحترمها تحرسه.
أو: القوانين من يحترمها والله تحرسه؛ بجزم المضارع: "تحرس" في الصورتين، لأنه جواب للشرط، وجواب القسم محذوف فيهما.

أما غير الأرجح في كل ما تقدم "من ١، ٢ ما عدا القسم المقرون بالفاء" فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعي في كل الحالات، سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن.

لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء. ومثله قولهم : لئن أمهل الله الظالم فلن يفوت أخذه، وهو له بالمرصاد.

ومما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضي الاكتفاء بجواب واحد يكون -على الأرجح- للسابق منهما. أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور. وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان:

إحداهما: يكون الجواب فيهما للقسم مع تأخره، وهي التي يكون فيها القسم مبدوءا بالفاء.

والأخرى: يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم؛ وهي التي يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر ...

ب- فإن كان الشرط امتناعيا "وهو: لو، لولا، لوما" وتقدم، فيتعين أن يكون الجواب له، وأن يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه. نحو: لولا رحمة المولى بعباده، والله لأهلكم بذنوبهم.

وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعي، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضا، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم، لم يغن شيء عن شيء، والجوابان مذكوران، لم يحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه؛ نحو: والله لولا الله ما اهتدينا؛ فجملة: "ما اهتدينا" هي جواب "لولا". وهذه مع جوابها جواب القسم.

ويتضح مما تقدم عند اجتماع الشرط الامتناعي والقسم أن الجواب للشرط الامتناعي؛ سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا عنه.

الحذف في الجملة الشرطية:

الأصل في الكلام العربي أن يكون كله مذكورا، فالحذف على خلاف الأصل، ومما يحذف جملة الشرط أو جملة الجواب أو هما معا، وهذا الأخير أمره عجب!! إذ تغيب الجملة الشرطية كاملة، ولا يبقى منها سوى الأداة.

وكل ذلك إنما يصح في الكلام إذا كان المحذوف معلومًا من السياق لفظًا أو دلالة. وعلى ذلك جاء الحذف على النحو التالي:

أولا: حذف جملة الجواب:

وهذا كثير في اللغة، تقول: "أنت ناجٍ إن احترسْتَ" والمثال المشهور في كتب النحو "أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ" ومن ذلك قول القرآن: {فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ} تقدير الجواب المحذوف "فافعل".

ثانيا: حذف جملة الشرط

وهذا قليل في اللغة، وأغلب ما يأتي مع أداة الشرط "إن" وبعدها "لا: النافية" كقول الأحوص يتحدث عن حبيبته التي زوجوها من غيره واسمه "مطر":

سلامُ الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطَرُ السلامُ

فإن يكن النكاحُ أحلَّ شيء ... فإنَّ نكاحَها مطرًا حرامُ

فلا غفرَ الإلهُ لمنْكحيها ... ذنوبَهم وإنْ صلُّوا وصاموا

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ ... وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحسامُ

١ معظم أبيات هذه المقطوعة من شواهد النحو، والشاهد هنا في البيت الأخير "وإلا يعل" إذ حذفت جملة الشرط، وأصل الكلام "وإلا تطلقها يعل" وقد جاء ذلك بعد "إن" الشرطية و "لا" النافية.

ثالثا: حذف الجملتين جميعا

وهذا نادر في اللغة، وأكثر ما يرد في الشعر، ومن استعماله في النثر ما يقال في مواقف العناد والتحدي "وإنْ" أو "وَلَوْ" فالتقدير "وإن اعتذر فلن أقبل اعتذاره" وأيضا "ولو هدّد فلن أخاف".

أدوات الشرط غير الجازمة:

هي تلك الأدوات التي تقوم بالربط بين شيئين أحدهما يترتب على الآخر فهذه الأدوات تستدعي إذن جملة شرطية كاملة، فيها "أداة الشرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط" لكن هذه الأدوات لا تجزم الأفعال لا في الشرط ولا في الجواب، فلنلاحظ الأمثلة التالية:

لو أنصفَ الناسُ، استراحَ القاضي. "الأداة، لو".

لولا اختلافُ الأذواقِ، لبارت السّلع. "الأداة: لولا".

إذا عرفتَ عدوَّك، أمِنْتَ غِرَّتَه. "الأداة: إذا".

كلما ازدادَ المرءُ علمًا، قَلَّ جهلا. "الأداة: كلما".

لما اشتدت الأزمة، انتظرت الفرج. "الأداة لما: الحينية".

أشهر أدوات الشرط غير الجازمة خمس هي "لَوْ، لَوْلَا، إِذَا، كُلَّمَا، لَمَّا: الحينية" وإليك معاني هذه الأدوات كما ينطقها المعربون ووصفا مختصرًا للجملة الشرطية التي تقع بعدها، وشواهدها من الاستعمال العربي.

لَوْ: هي -كما يقول المعربون- "حرف امتناع لامتناع" ومعنى ذلك أن الجملة التي تأتي بعدها مجرد افتراض، إذ تفيد امتناع حدوث الجواب لامتناع الشرط، وتتكون جملتها الشرطية كما يلي:

أولا: جملة الشرط: تأتي على الصورة التالية:

أ- أن يكون فعل الشرط فيها فعلا ماضيًا في اللفظ والمعنى، وهذا هو الغالب فيها في اللغة، ومن ذلك قول القرآن: {وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ}.

ب- أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا ومستقبلا في المعنى، مثل قول القرآن: {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ}.

ج- أن يكون فعل الشرط مضارعا، ولكن معناه الماضي، كقول كُثَيِّر عزّة:

رهبانُ مدينَ والذين عهدتهم ... يبكون من حَذَرِ العذاب قُعُودا

لو يسمعون كما سمعتُ كلامَها ... خَرُّوا لعزّةَ رُكَّعا وسجودا

الشاهد: في البيت الثاني، إذ جاء فعل الشرط للحرف "لو" مضارعا "يسمعون" لكن معناه الماضي؛ لأن سياق البيت يدل على ذلك، فكأنه قال: "لو سمعوا".

د- أن تأتي بعدها جملة "أنَّ واسمها وخبرها" وهذا كثير في اللغة ومن ذلك قول توبة بن الحُمَيّر:

ولو أنَّ لَيلَى الأخيليَّةَ سلّمتْ ... عَلَيَّ ودوني جَنْدَلٌ وصفائحُ

لسلَّمتُ تسليمَ البشاشةِ أو زَقَا ... إليها صَدىً من جانبِ القبرِ صائحُ

وحينئذٍ يكون المصدر المؤول من "أن واسمها وخبرها" فاعلا لفعل محذوف على الرأي المشهور.

الشاهد: في "لو أن ليلى سلمت" فقد جاء بعد "لو" أن واسمها وخبرها وعلى الرأي المشهور يكون المصدر المؤول فاعلا لفعل محذوف هو فعل الشرط وتقدير الكلام "لو حدث تسليم ليلى".

ثانيا: جملة الجواب، وتأتي على الصور التالية:

أ- أن يكون فعلا ماضيا مثبتا، مثل "لو قَدر اللَّئيم على الكريمِ لأهانَه، ولو قدر عليه الكريمُ لعفا عنه".

ب- أن يكون فعلا ماضيا منفيا بالحرف "ما" مثل "لو أُهْمِلَ العلمُ في الأمّة، ما بقيتْ لها حضارة" وفي كلتا الصورتين السابقتين يصح أن يأتي في أول الجواب لام تسمى "لام جواب الشرط".

ج- أن يأتي الجواب فعلا مضارعا منفيا بالحرف "لم" مثل "لو حكمتُ لم أظلمْ، ولو ارتقيتُ لم أغتر".

لَوْلَا: يقول عنها المعربون: إنها "حرف امتناع لوجود" ومعنى هذه العبارة أن جوابها امتنع لوجود الشرط، فإذا قلت "لولا لطفُ الله لهلك العُصاة" فمعنى هذه الجملة أنه امتنع هلاك العصاة لوجود لطف الله.

وتأتي الجملة بعدها كما يلي:

أولا: جملة الشرط: وهي جملة اسمية يذكر المبتدأ فيها بعد "لولا" ويحذف الخبر وجوبا.

ثانيا: جملة جواب الشرط: وهي جملة فعلية على التفصيل السابق في حرف الشرط "لو".

- من الدعاء المأثور "اللهم لولا أنت، ما اهتدينا، ولا تصدَّقْنا ولا صلَّيْنا، فأنْزلَنْ سكينةً علينا، وثبّت الأقدامَ إن نادينا".

- قول الشاعر:

لولا رجاءُ لقاءِ الظّاعنين لما ... أبقت نَوَاهم لنا رُوحًا ولا جَسَد

الشاهد: أن "لولا" جاء بعدها اسم مرفوع هو "لقاء" وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة الاسمية جملة الشرط، وجواب الشرط جملة "لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا".

- إذا: يقول عنها المعربون "ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه، منصوب بجوابه" ومعنى هذه العبارة تفصيلا ما يلي:

أ- أن "إذا" مع إفادتها الشرط، فإنها اسم بمعنى "حين" وهي منصوبة على الظرفية في محل نصب.

ب- أن الشرط والجواب يكون معناهما في المستقبل، سواء أجاء لفظهما ماضيا أو مضارعا أم

جاء الجواب أمرا.

ج- أن جملة الشرط كلها تكون في محل جر بالإضافة إلى "إذا".

د- أن الذي ينصب "إذا" هو الجواب، فهو -في رأي النحاة- عامل الظرف.

من العبارات المأثورة "كان عمر بن الخطاب إذا تكلَّمَ أسمع، وإذا ضربَ أوجعَ، وإذا مشَى أسرعَ".

كُلَّمَا: يقول عنها المعربون "حرف يفيد الاستمرار، أداة شرط" ومعناه استمرار تكرار الجواب كلما تكرر الشرط، تقول: "كُلَّمَا ارتفعَ قَدْرُ الكريم، ازداد تواضُعًا، وكُلَّمَا ارتفعَ شأنُ اللئيم، ازدادَ خِسَّة" ومن البيّن أن هذا الارتباط لا يتوقف على الماضي أو الحاضر أو المستقبل، إذ يمكن أن يتحقق فيها جميعا.

- قال القرآن: {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً}.

لَمّا: الحينية هكذا يصفها المعربون فيقال: "لما: حينية، أداة شرط" ومفهوم هذا الوصف أنها بمعنى "حين" فتفيد أيضا تعليق الجواب على الشرط، تقول: "لَمّا التقى الجمعان، ثبتَ الشجاعُ وفرّ الجبان" ومن ذلك قول المتنبي:

ولما صار وُدُّ النَّاس خِبًّا ... جزيتُ على ابتسامٍ بابتسامِ
وصرتُ أشكُّ فيمن أصْطفيه ... لعلمي أنّه بعضُ الأنامِ

موضع التمثيل في البيت الأول، إذ هو جملة شرطية كاملة، استخدمت فيها الأداة "لما".

توالي شرطين، أو أكثر، وتوالي شرط واستفهام:

أ- يصح أن تتوالى أداتان -أو أكثر- من أدوات الشرط بغير اتصال مباشر ؛ فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التي تليها مباشرة، وتفصل بينها وبين الأداة الشرطية التي بعدها. وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية:

١- إن كان التوالي بغير عطف فالجواب للأداة الأولى وحدها، ما لم تقم قرينة تعين غيرها. أما باقي الأدوات التالية فجوابه محذوف للدلالة جواب الأولى عليه. ومن الأمثلة؛ "من يعتدل في

شبابه، من يحرص على سلامة جوارحه وحواسه يسلم من متاعب الكهولة، وويلات الشيخوخة". التقدير: من يعتدل في شبابه يسلم ... ، من يحرص على سلامة حواسه يسلم

٢- إن كان التوالي بعطف بالواو فالجواب لهما؛ لأن الواو للجمع، مثل: من يحجم عن نداء الخير، ومن ينأ عن داعي المروءة -يعش بغيضا منبوذا.

٣- إن كان التوالي بعطف ب "أو"، فالجواب لإحداهما؛ "لأن أو -في الغالب- لأحد الشيئين أو الأشياء" وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور. ومن الأمثلة: إن تغب عن عيني أو إن تحضر، فلست عن خاطري بغائب -من يكبره الناس لعلمه، أو من يرفعوه لسمو خلقه- يعش بينهم سعيدا..

٤- إن كان التوالي بعطف بـ"الفاء" فالجواب للثانية؛ "لأن الفاء تفيد الترتيب". والثانية وجوابها جواب للأولى، نحو: إن تمارس عملا فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق.

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة، فقد تكون ملحوظة يقتضيها السياق وتدل قرينة على تقديرها. وفي هذه الحالة التي تحذف فيها مع تقديرها وملاحظتها، لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئا ، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة.

ب- إذا توالى الاستفهام والشرط فقيل الجواب للاستفهام، لتقدمه؛ نحو: أإن تدع لأداء الشهادة على وجهها تستجيب؟ برفع المضارع: "تستجيب". وقيل: "لا"، وأن الجواب للشرط غالبا؛ بدليل قوله تعالى: {أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ} ؛ إذ لو كانت الجملة الاسمية: "هم الخالدون"، جوابا للاستفهام ما دخلتها الفاء؛ لأن الفاء لا تدخل في جواب الاستفهام، وإنما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب -كما عرفنا والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التي تتحكم فيه؛ فتجعله لهذا أو لذاك، دون أن يختص به واحد منهما في كل الأساليب.

لو" الشرطية:

هي نوعان: شرطية امتناعية، وشرطية غير امتناعية، وكلا النوعين حرف، واستعماله قياسي.

أ- "لو" الشرطية الامتناعية؛ معناها، وأحكامها النحوية:

فأما معناها فأمران مجتمعان؛ هما: "إفادة الشرطية، وأن هذه الشرطية لم تتحقق في الزمن الماضي؛ فقد امتنع وقوعها فيه".

فإفادتها الشرطية تقتضي تعليق شيء على آخر؛ وهذا التعليق يستلزم -حتما- أن يقع بعدها جملتان، بينهما نوع ترابط واتصال معنوي؛ يغلب أن يكون هو: "السببية" في الجملة الأولى، و "المسببية" في الجملة الثانية؛ نحو: لو تعلم الجاهل لنهضت بلاده، لكنه لم يتعلم -لو عف السارق لنجا من العقوبة التي تزلت له به- لو أتقن الصانع عمله بالأمس ما بارت صناعته.

فالجملة الأولى من المثال الأول هي: "تعلم الجاهل"، والثانية هي: "نهضت بلاده" وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوي؛ لأن نهضة الجواب". ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى.

وإفادتها امتناع المعنى الشرطي في الزمن الماضي تقتضي أن شرطها لم يقع فيما مضى، "أي: لم يتحقق معناه في الزمن السابق على الكلام" فهي تفيد القطع بأن معناه لم يحصل، كما تفيد أن تعليق الجواب علهي كان في الزمن الماضي

أيضا ـ هناك أداتان أخريان للربط الامتناعي هما: "لولا" و"لو ما" وحكمهما يخالف حكم "لو". وسيجيء تفصيل الكلام عليهما ـ على خلاف المعهود في التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة، حيث يتعين الاستقبال في شروطها وجوابها معا -على الأغلب.

هناك ضابط يميز "لو الامتناعية" من غيرها؛ هو -كما جاء في المغني في هذا الباب: أن يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط، منفيا لفظا أو معنى تقول: لو جاءني لأكرمته، لكنه لم يجيء

ويترتب على امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعا له، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق؛ لأن امتناع السبب الوحيد الموجد للشيء يؤدي حتما إلى امتناع المسبب الوحيد؛ فامتنع له الجواب -وهو المسبب عنه- إذ ظهور النار متوقف على طلوع الشمس دون شيء آخر؛ فلا يمكن أن يظهر إلا

بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفرد في إيجاده.

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع هذا الشرط، لجواز أن يؤدي السبب الآخر إلى إيجاد الجواب، وتحقيق معناه ؛ نحو: لو طلعت الشمس أمس لكان النور موجودا. فطلوع الشمس هنا ممتنع، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع -برغم امتناع الشرط- إذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه؛ كمصباح مضيء، أو برق، أو نار ... ؛ فالشرط في هذا المثال ليس السبب الفريد في إحداث الجواب؛ فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه؛ فقد يمتنع الجواب حينا؛ ولا يمتنع حينا آخر؛ على حسب ما تقضي به القرائن والمناسبات.

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعا حتميا تبعا لامتناع الشرط: لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعا من شدة البرد أو الحر لو سكنت الأرض ما تعاقب عليها الليل والنهار -لو امتنع الغذاء لمات الحي- لو اختلت الجاذبية الكونية لا نفرط عقد الكواكب والنجوم لو توقف القلب عن النبض نهائيا لمات الحيوان ...

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزاما محتما: لو تعلم الفقير لاغتنى - لو استقل المسافر الطائرة لبلغ غايته- لو قرأ الريفي الصحف لعلم أهم الأخبار العالمية -لو واظب الغلام على السباحة لقوي جسمه- لو استشار المريض طبيبه لشفي ... ؛ فالجواب في هذه الأمثلة ليس حتمي الامتناع؛ إذ الشرط ليس السبب الوحيد في إيجاده، فهناك ما يصلح أن يكون سببا للإيجاد سواه.

ومما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعربين وهو: "أنها حرف امتناع لامتناع"؛ يريدون: أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط. وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب؛ فقد يستلزمه، أو لا يستلزمه - طبقات للبيان السالف- إلا أن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب.

والصواب ما ردده سيبويه من أنها: "حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره"، أي: لما كان سيقع في الماضي؛ لوقوع غيره في الماضي أيضا. وهذه العبارة صحيحة دقيقة، لا تحتاج إلى تأويل

أو تقدير، أو زيادة.

وأما أحكامها النحوية : فإنها أداة شرطية قياسية الاستعمال؛ لا تجزم على الراي الأرجح ، ولا بد لها -كما سبق- من جملتين بعدها ؛ أولاهما: "الشرطية"، تليها: "الجوابية والجزائية".

والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين، ماضويتين لفظا ومعنى معا، أو معنى فقط "بأن يكون الفعل مضارعا مسبوقا بالحرف: "لم".

والفعل الماضي فيهما باق على مضيه؛ فلا يتغير زمنه بوجود "لو" الامتناعية، ومن الأمثلة: لو تراحم الناس لعاشوا إخوانا، لم يعرفهم البؤس، ولا الشقاء، ولا العداء،

وقولهم: لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذبا باليأس ، ولو لم يطمئن إلى حكمته لاحترق بنار الشك.

فإن جاء بعدها مضارع لفظا ومعنى قلبت زمنه للمضي مع بقاء لفظه على حاله، ومن الأمثلة: لو يجيء الضيف أمس لأكرمته.

ولجوابها أحكام أخرى -غير المضي- يشترك في أكثرها جواب "لو" غير الامتناعية، وسنعرفها.

ب- "لو" الشرطية غير الامتناعية . معناها: وأحكامها النحوية:

هي قليلة الاستعمال، ولكن استعمالها قياسي. ومن أمثلتها: لو يشتد الحر في العطلة الصيفية المقبلة أصطاف في جهات معتدلة ...

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية؛ "وهي التي تقتضي تعليق أمر على آخر -وجودا وعدما- في المستقبل"، ولا بد لها من جملتين؛ ترتبط الثانية منهما بالأولى ارتباط المسبب بالسبب -غالبا- بحيث لا يتحقق في المستقبل؛ معنى الثانية، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا في المستقبل. غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذي لا يمتنع هنا. وبهذين تختلف "لو" غير الامتناعية عن "لو" الامتناعية التي تقتضي أن يكون ارتباط جملتيها في زمن ماض فقط، وأن شرطها ممتنع، فيمتنع له الجواب -

بالتفصيل السالف؛ ومن ثم قال النحاة: إن "لو" الشرطية غير الامتناعية شبيهة "بإن الشرطية"؛ فهما يفيدان -غالبا- تعليق الجواب على الشرط، ويوجبان أن يكون زمن الفعل في جملتي الشرط والجواب مستقبلان مهما كان نوع الفعل وصيغته، كما يوجبان -أيضا- أن يكون مستقبلا.

وأما حكمها النحوي فمقصور على أنها أداة شرطية حقيقية ؛ ولكنها لا تجزم على الرأي الأرجح. ولا بد لها من الجملتين بعدها ؛ أولاهما جملة الشرط، والأخرى جملة الجواب. والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظا ومعنى ويتحتم أن يكون زمنهما للمستقبل الخالص ، وإذا كان أحدهما ماضي اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا، فيكون ماضي الصورة دون الزمن.

ومثال الماضي الذي يصير زمنه مستقبلا خالصا مع بقاء صورته اللفظية على حالها -قوله تعالى: {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ} ، أي: لو يتركون؛ إذ لو كان الفعل باقيا على زمنه الماضي لفسد المعنى؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم.

ومثل هذا قولهم: مسكين ابن آدم؛ لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعا، ولو رغب في الجنة كما يرغب في الدنيا لفاز بهما جميعا.

أحكام مشتركة بين النوعين:

١ - كلاهما قياسي، له الصدارة، مختص بالدخول على الفعل حتما، وكلاهما لا يعمل فيه الجزم -على الرأي الأرجح- لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضي غالبا؛ والثاني مختص بالدخول على المضارع غالبا؛ فلا بد أن يقع الفعل بعدهما مباشرة. فإن لم يقع الفعل ظاهرا بعدهما وكان الظاهر اسما، فالفعل مقدر بينهما، يفسره مفسر مذكور بعد الاسم الظاهر . نحو: لو ذات سوار لطمت الرجل الحر لهان الأمر. والتقدير: لو لطمت ذات سوار لطمت ... ، وقد يكون المفسر جملة، والفعل المحذوف هو "كان الشأنية"

٢- كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف.

أ- فإن وقع جواب أحدهما فعلا ماضيا لفظا ومعنى، أو لفظا فقط -جاز اقترانه "باللام" وعدم اقترانه؛ سواء أكن الماضي مثبتا أم منفيا ب"ما" إلا أن اقتران المثبت باللام أكثر من تجرده منها، والمنفي بعكسه. فمن أمثلة اقتران الماضي المثبت وتجرده قوله تعالى في الصم البكم الذي لا يعقلون: {وَلَوْ عَلِمَ اللّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ} ، وقوله تعالى في الزرع: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا} وقوله تعالى بعد ذلك مباشرة في الآية نفسها عن الماء الذي نشربه: {لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ}.

ومن أمثلة تجرد المنفي بـ"ما" واقترانه قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ}

ولا تدخل هذه اللام على حرف نفي غير "ما".

ولبعض النحاة رأي حسن في مجيء هذه اللام في جواب "لو الشرطية" حينا، وعدم مجيئها حينا آخر؛ يقول: هذه اللام تسمى: "لام التسويف"، أي: التأجيل والتأخير والتمهل؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنا طويلا نوعا، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنا يسيرا، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة. فتحقق الجواب في الحالتين متأخر عن تحقق الشرط -كالشأن في الجواب دائما- إلا أن مجيء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيرا، وأن مهلته ستطول، بالنسبة له حين يكون خاليا .... .

ب- وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام؛ ومنه -في رأي بعض النحاة- قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللّهِ خَيْرٌ} ، والأصل: لو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير. فاللام داخلة على المبتدأ: "مثوبة" وخبره كلمة: "خير" والجملة الاسمية هي الجواب.

ج- وقد يكون الجواب مسبوقا بكلمة "إذا" التي تفيده وتقويه وتوكيدا؛ نحو: لو قصدتني إذا -لعاونتك.

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب هو "أفعل"، للتعجب مقرونا باللام، أو أن يكون الجواب مسبوقا بالفاء، أو رب، أو قد ....

٣- كلاهما صالح للدخول على: "أن -مفتوحة الهمزة- ومعموليها" -وهذا أحد مواضع الاختلاف بين "لو" و "إن" الشرطيتين- ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ} ، وقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ} ، وإذا دخلت "لو" على "أن ومعموليها" فهل تفقد اختصاصها الذي عرفناه؛ وهو دخولها على الأفعال في الأعم الأغلب؟

يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع معموليها مبتدأ، خبره محذوف؛ تقديره: ثابت، ... أو نحو هذا مما يناسب بالسياق. ففي مثل: لو أن التاجر أمين لراجت تجارته -يكون التقدير: لو أمانة التاجر ثابتة لراجت تجارته ... وفي مثل: لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص يكون التقدير: لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص.

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها، وأنها في الحقيقة لم تدخل على "أن ومعموليها" مباشرة وإنما دخلت على فعل مقدر هو: ثبت -ونحوه- المصدر المؤول من: "أن ومعموليها" فاعل للفعل المقدر. فتقدير الفعل في الأمثلة السابقة هو: ولو ثبت أنهم آمنوا.. ولو ثبت أنهم صبروا ... ولو ثبت أني حبيت ... فلو ثبت أن ألفاظه جسمت، ... ولو ثبت أن التاجر.... ولو ثبت أن الحارس ... وهكذا. وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معموليها هو: ولو ثبت إيمانهم ولو ثبت صبرهم.. ولو ثبت حبوي، لو ثبت تجسيم ... ولو ثبتت أمانة التاجر ... ولو ثبتت غفلة الحارس....

والرأيان صحيحان، ولكن ثانيهما أولى بالترجيح، إذ يحقق حكما أصيلا غالبا، من أحكام "لو" بنوعيها؛ هو: اختصاصها بالدخول على الفعل، ولكيلا يدخل الحرف المصدري على مثل بغير فاصل.

٤- يجب الترتيب بين "لو" وجملتيها. فلا يصح تقديم شيء منهما، ولا من معمولاتها على "لو" ولا يصح تقديم شيء من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية.

حذف فعل شرطها وحده، وحذف الجملة الشرطية كاملة:

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل، كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور في الكلام. نحو: لو مطر نزل لاعتدل الجو. والأصل: لو نزل مطر نزل ... ومن أمثلة حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدرا مؤولا من "أن ومعموليها"

أما حذف الجملة الشرطية كلها بغير الأداة: "لو" فنادر لا يصح القياس عليه؛ كأن يقال: أيعتدل الجو لو نزل المطر؟ فيجاب: "نعم لو ... لاعتدل الجو".

وقد تحذف قياسا ومعها: "لو" بشرط وجود القرينة، نحو قوله تعالى: {مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ} ، التقدير: إذ لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق

وقد يحذف قياسا فعل الشرط: "كان" ومعه اسمه أو خبره؛ نحو: اقرأ كل يوم ولو صفحة أو صفحة. على تقدير: ولو كان المقروء صفحة ، أو كانت مقروءة صفحة.

حذف فعل الجواب، وحذف جملة الجواب كاملة:

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده. لكن يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة لدليل، كقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ للهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا} {بَلْ للهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا} ، وتقدير المحذوف: ما نفعهم ... أو: لكان هذا القرآن.. ومثل: تتمزق الأمة باختلاف زعمائها؛ فلو اتفقوا..، التقدير: لو اتفقوا لبقيت سليمة، أو قوية ... ، وكقوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ} فجواب "لو" جملة محذوفة تقديرها: لرأيت أمرا عظيما هائلا.

حذف جملتي الشرط والجواب معا:

ورد في المسموع أمثلة قليلة لحذفها معا، ولا يصح القياس عليها؛ لقلتها؛ ولأنها في الشعر، ومنها:

إن يكن طبعك الدلال فلو ... ... في سالف الدهر والسنين الخوالي ...

التقدير: فلو كان في سالف الدهر والسنين الخوالي لكان مقبولا أو نحو هذا.

زيادة وتفصيل:

عرفنا: "لو الشرطية"، بنوعيها. وهناك أنواع أخرى من "لو" عرضت لها المطولات النحوية؛ "كالمغني، وشرح المفصل ... " واللغوية؛ "كلسان العرب، وتاج العروس ... " وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة، وكلها حروف.

١ - "لو" المصدرية "

٢- "لو" الزائدة، أو: "الوصلية" ولا تحتاج لجواب -في المشهور- فهي كـ"إن الوصلية" التي سبق الكلام عليها هنا ؛ بحيث يمكن وضع "لو" مكان "إن" فلا يفسد المعنى، ولا الأسلوب. وتعرب كإعرابها، نحو: الدني ولو كثر ماله بخيل. وهذا أقل الأنواع استعمالا في فصيح الكلام. وقد يمكن تخريجه على نوع آخر.

٣- "لو" التي تفيد التقليل المجرد، وهي حرف لا عمل لهن ولا يحتاج لجواب نحو: أكثر من ضروب البر الإحسان، ولو بالكلمة الطيبة.

٤ - "لو" التي تفيد التحضيض، كأن ترى بخيلا في مستشفى؛ فتقول: لو تتبرع لهذا المستشفى فتنال خير الجزء. بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية . وهذا النوع لا يحتاج لجواب في الرأي الأحسن.

٥- "لو" التي للغرض؛ مثل: لو تسهم في البر فتثاب، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية. والأحسن الأخذ بالرأي القائل: إنها لا تحتاج إلى جواب.

٦- "لو" التي للتمني؛ ولو تكون للتمني إلا حيث يكون الأمر مستحيلا أو في حكم المستحيل، نحو قوله تعالى عن يوم القيامة: {يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ} ومثل: لو يستجيب لي حكام الدول فأحول بينهم وبين إشعال الحروب. بنصب المضارع "أحول" بعد فاء السببية الجوابية.

"لو" تفيد التحضيض، أو: العرض، أو: التمني.

أما الشرطية:

صيغتها -معناها- أحكامها النحوية:

أ- صيغتها في الرأي الأرجح: "بسيطة" رباعية الأحرف الهجائية. ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء ، فيقول في مثل: "أما الرياء فخلق اللئام، وصفة الضعفاء" ... "أيما الرياء ... " ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالترف البالغ، والنعمة السابغة:

رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت ... فيضحى. وأيما بالعشي فيخصر

ب- ومعناها: الدلالة على أمرين متلازمين معها؛ هما: الشرطية ، والتوكيد ؛ فلا يخلو استعمال لها من اجتماع هذه الشرطية والتوكيد. وقد تقتصر عليهما -كما في مثل: "أما علي فمسافر"، أو لا تقتصر، وهو الغالب الكثير، فتدل معهما على التفصيل ؛ نحو: الناس طبقات ... فأما الشريف فمن شرفت أعماله، وكملت خصاله، وإن كان فقيرا. وأما الدنيء فمن قبح صنعه، وساء طبعه، وإن كان غنيا. وأما العزيز فمن ترفع عن الدنايا، وأبي المهانة، وإن كان قليل الأهل والأتباع. وأما الذليل فمن رضي الهوان، وإن كان كثير الأهل والأعوان". فكلمة "أما" في هذا الكلام وأشباهه دالة على الشرطية؛ لقيامها مقام اسم الشرط: "مهما" وجملته الشرطية؛ -كما يأتي- "إذا المراد: مهما يكن من شيء فالشريف من شرفت أفعاله ... وهكذا". وهي دالة على التفصيل فيه أيضا؛ بذكر الأقسام، والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل . وهي دالة فيه على التوكيد أيضا.

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول: "محمد عالم" يقصد إثبات العلم لمحمد، ونسبته إليه، بغير تأكيد ولا تقوية. فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد، ومزيدا من التقوية أتى بكلمة: "أما"، قائلا: "أما محمد فعالم". وسبب التأكيد والتقوية في هذا أنه يريد: "مهما يكن من شيء فمحمد عالم" فقد علق وجود علمه على وجود شيء، أي شيء آخر، بمعنى أن وجود العلم مترتب ومتوقف على وجود شيء يقع في الكون. ولما كان من المحقق المؤكد وقوع شيء في الكون حتما، كان من المحقق المؤكد -ادعاء- كذلك وقوع ما يترتب عليه؛ وهو: "العلم"؛ لأن تحقق

السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبب عنه، وحصوله على سبيل التحتيم ...

وقد تدل على التفصيل تقديرا: أي: بغير ذكرها وذكر شيء معها، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن؛ نحو: "الناس معادن؛ فأما أنفسها وأغلاها فالأخيار". التقدير: وأما أخسها وأرخصها فالأشرار. ونحو: "الأصدقاء ضروب. فأما أحسنهم فالوفي الأمين". التقدير: وأما أقبحهم فالغادر الخائن..

ج- وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتي:

١ - أنها أداة شرط؛ بسبب قيامها مقام اسم الشرط: "مهما" الواجب حذف جملته الشرطية هنا؛ فكأنها قائمة مقام: "مهما يكن شيء، أو: مهما يكن من شيء" بحيث يصح حذف "أما" ووضع "مهما يكن شيء، أو: مهما يكن من شيء" موضعها؛ فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقا. وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط: "مهما" المحذوف شرطه وجوبا، أنها تعرب اسم شرط، أو فعل شرط، أو هما معا، ولا أن تؤدي معناهما تأدية حقيقية، يمكن بمقتضاها وضع "أما" في كل موضع تشغله "مهما" مع فعل شرطها ... ، ليس المراد هذا؛ لأن "أما" حرف، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معا، ولأن كثير من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه "أما" في كل موضع تشغله "مهما" مع فعل شرطها ... ، وليس المراد هذا؛ لأن "أما" حرف، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معا، ولأن كثيرا من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه "أما" محل "مهما" الشرطية وإنما المراد هو: صحة حذف "أما" الشرطية دائما ووضع: "مهما يكن شيء، أو: مهما يكن من شيء" موضعها. لأن في هذا رجوعا إلى الأصل، واستغناء عن النائب عنه، الذي ليست شرطيته أصيلة، وإنما هي مكتسبة بسبب نيابته.

وإعراب الجملة المشتملة على "أما" في مثل: "أما المخترع فعالم" هو: "أما" نائبة عن: "مهما يكن شيء، أو من شيء". "المخترع" مبتدأ مرفوع. "فعالم" ... "عالم" خبر المبتدأ، وهذه الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب: "أما" النائبة عن "مهما" و "الفاء" زائدة داخلة على هذه الجملة الاسمية التي هي جواب اسم الشرط المحذوف الذي

نابت عنه "أما" وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل -كما في هذه الصورة.

وإعراب: "مهما يكن من شيء، أو شيء فالمخترع عالم"، هو: "مهما"، اسم شرط مبتدأ، "يكن" مضارع تام [يوجد]، مجزوم؛ لأنه فعل الشرط.

"من شيء" "من" حرف جر زائد، و"شيء" فاعل مرفوع بضمة مقدرة؛ منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد. هذا إن وجد الحر: "من"؛ فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشرة، على اعتبار: "يكن" فعلا مضارعا تاما١ في الحالتين -وهذا هو الأسهل. أما على اعتباره ناسخا فكلمة: "شيء" اسمه، وخبره محذوف تقديره: "موجودا"، والجملة الشرطية خبر "مهما" .

"فالمخترع" "الفاء" داخلة على جواب الشرط، و "المخترع" مبتدأ، و "عالم" خبره، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط: "مهما".

وهناك إعرابات أخرى نكتفي بالتلميح إليها دون الإطالة بذكرها؛ لسهولتها وجريانها على مقتضى القواعد العامة.

وليس من اللازم أن تكون: "أما" الشرطية في كل استعمالاتها قائمة مقام: "مهما يكن شيء أو من شيء" بهذا التعبير الحرفي؛ فمن الجائز -في أساليب أخرى- أن تقوم مقام تعبير شرطي آخر مناسب للسياق وللمعنى والمراد؛ كقولهم في الرد على من يشك في علم شخص أو شجاعته: "أما العلم فعالم"، و"أما الشجاعة فشجاع" ... بنصب كلمتي: "العلم، والشجاعة"، على تقدير: مهما ذكرت العلم ففلان عالم ... -مهما ذكرت الشجاعة ففلان شجاع. بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبة مفعولا به للفعل: "ذكرت"، ونحوه.

٢- وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائدة للربط المجرد ؛ فليست للعطف ولا لغيره. ومع أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على معقول محذوف؛ فيغلب حذفها معه، حتى قيل إنه واجبن كقوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ} والأصل: فيقال لهم: أكفرتم ... ، وفي غير هذه الحالة سمع حذفها نادرا في النثر، وفي الضرورة الشعرية، وهذان لا يقاس

عليهما اختيار.

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدؤها غير مفصول من "أما" بفاصل -كما أسلفنا- ومن أمثلته أيضا قول الشاعر:

ولم أر كالمعروف؛ أما مذاقه ... فحلو، وأما وجهه، فجميل ...

٣- وجوب الفصل بينها وبين جوابها، بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور الآتية:

أ- المبتدأ ؛ كبعض الأمثلة السابقة

ب- الخبر؛ نحو: أما من كريم فالعربي. وأما في البادية فالشجاعة.

ح- الجملة الشرطية وحدها دون جوابها؛ نحو قوله تعالى في الميت: {فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ} ويجب أن يكون جواب الجملة الشرطية محذوفا استغناء بجواب "أما".

د- الاسم المنصوب لفظا أو محلا بجوابها ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، فالأول كقوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ}. والثاني كقوله تعالى: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ} ، لأن الجار مع مجروره في حكم المفعول به، فكأنه منصوب محلا. والفصل في الصورتين واجب؛ إذ لا يصح دخول "أما" على الطلب مباشرة. وقد اجتمع النوعان من الفصل في قول الشاعر:

نزور أمرأ؛ أما الإله فيتقي ... وأما بفعل الصالحين فيأتمي

هـ- الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد "الفاء"، نحو: أما المخترع فأعظمه.

و شبه الجملة المعمول لـ"أما" إذا لم يوجد عامل غيرها؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، ويصح اعتباره معمولا لفعل الشرط المحذوف. فمثال الفصل بالظرف: أما اليوم فالصناعة ثروة. ومثال الفصل بالجار والمجرور: أما في القتال فالسلاح العلم.

ز- الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة، نحو: أما الآن -حفظك الله- فأنا مسافر. أو: أما في بلدنا -صانها المولى- فالأحوال طيبة ...

٣- جواز حذفها لدليل؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهي؛ كقوله تعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ} ، والدليل على حذفها فيما سبق هو "الفاء" التي لا مسوغ لها إلا دخولها في الجواب. كما أن التنويع في السياق يدل على حذفها ...

٤- جواز حذف جوابها -لقرينة تدل عليه- ومعه: الفاء على الوجه الذي تقدم في الحكم الثاني. وفيه المثال؛ وهو قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ} والأصل: فيقال لهم: أكفرتم.

وكقوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ} أي: فيقال لهم ...

زيادة وتفصيل:

١- تختلف "أما" الشرطية السالفة في صيغتها، ومعناها، وأحكامها عن "أما" مفتوحة الهمزة، المركبة من "أن" المصدرية، و"ما" التي جاءت عوضا عن "كان" المحذوفة كما أنها تختلف عن "أما" التي أصلها: "أم" و"ما" المدغمتين -عند من يكتبها متصلتين، وليس هذا بالمستحسن -نحو: أسقيت الحقل أماذا؟ والفرق أوسع بينها وبين "إما" مكسورة الهمزة التي لا شرطية معها. قال الفخر الرازي في تفسيره وقد عرض لها: إذا كنت آمرا، أو ناهيا، أو مخبرا -فالهمزة مفتوحة، نحو: أما الله فاعبده، وأما الخمر فلا تشربها، وأما الضيف فقد خرج. وإن كنت مشترطا أو شاكا أو مخيرا -فالهمزة مكسورة- فمثال الاشتراط: إما تعطين المحتاج فإنه يشكرك. وقوله تعالى: {فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ} ، ومثال الشك، لا أدري من قام، إما من محمد وإما علي، ومثال التخيير: لي في المدينة دار فإما أن أسكنها وإما أن أبيعها.

٢- وهناك "إما العاطفة"

٣- تكثر "أما الشرطية" التي يليها الظرف: "بعد" في مواضع أشرنا إليها .. كما أشرنا إلى جواز الاستغناء عن "أما الشرطية" أحيانا، في ذلك الأسلوب، ووضع الواو مكانها فيقال: " ... و"بعد" فإن لكل مقام مقالا ... " وتفصيل الكلام على هذا الظرف، وحكم الفاء التي تليه مدون في مكانه المناسب

أدوات التحضيض، والتوبيخ، والعرض، والامتناع

وهي: لولا، لو ما، هلا، ألا، ألا ...: يزاد على هذه الخمسة: "لو" فإنها تكون أحيانا للعرض أو التحضيض صيغها، معانيها، أحكامها النحوية:

أ- أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبة في الأصل من كلمتين: "لو، ولا". ولا يعنينا هنا البحث في أصلها وتاريخها القديم، وإنما يعنينا أمرها الآن، وما انتهت إليه كل أداة منها، بعد أن توحد جزاءها، وصارا كلة واحدة؛ تؤدي معنى جديدا، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التوحد، ولو زال عنها هذا التوحد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيرا أصيلا واسعا.

ب- معانيها: هذه الحروف الخمسة تشترك جميعا في أنها تدل على التحضيض تارة، وعلى التوبيخ تارة أخرى. ولذا يسميها اللغويون: "حروف التحضيض، والتوبيخ".

وتمتاز "ألا" - من الخمسة - بأنها تكون أحيانا أداة للعرض. كما تمتاز "لولا، ولو ما" بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر، وتمتاز "ألا" كذلك بأن تقع أداة "استفتاح للتنبيه"؛ فتكون في أول الكلام بقصد التنبيه إلى ما يليها، والاهتمام بما يجيء بعدها.

ومثلها في هذا "أما" كقوله تعالى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}

ويسميان لهذا: أداتي شرط امتناعي . المراد بالشرط هنا: الدلالة على ربط أمر بآخر ربطا معينا، وتعليق الثاني على الأول، مع التقيد بنوع خاص من التعليق

فالمعاني التي تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع:

١ - التحضيض والتوبيخ، تؤديهما الحروف الخمسة.

٢- العرض. وتكاد وتنفرد به: "ألا"، وهو الأكثر في استعمالها.

٣- الامتناع. وتكاد تنفرد به "لولا، ولو ما".

ج- أحكامها النحوية: -وكلها حروف.

١- إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعرض وجب أن يليها المضارع إما ظاهرا، وإما مقدرا يفسره ما بعده؛ بشرط استقبال زمنه في حالتي ظهوره وتقديره"؛ لأن أداة الحض والعرض

تخلص زمن المضارع للمستقبل؛ إذ معناها لا يتحقق إلا فيه". فمثال المضارع الظاهر المباشر لها "أي: غير المفصول منها مطلقا": لولا تؤدي الشهادة على وجهها -لو ما تغير المنكر بيدك، أو بلسانك، أو بقلبك- هلا تحمي الضعيف ألا تصاحب النبيل الوديع، أو ألا ...

ومثال المضارع الظاهر المفصول منها بمعموله المتقدم عليه: لولا الشهادة تؤدي على وجهها لو ما المنكر تغير بيدك. هلا الضعيف تحمي ... وكذا الباقي..

ومثال المضارع المقدر: دولها على اسم ظاهر يكون معمولا لمضارع مقدر يفصل بين هذا الاسم الظاهر والأداة؛ نحو: لولا الشهادة تؤديها على وجهها، لوما المنكر تغيره، هلا الضعيف تحميه، ألا، أو: ألا النبيل الوديع تصاحبه. والتقدير: لولا تؤدي الشهادة تؤديها ... لوما تغير المنكر تغيره، هلا تحمي الضعيف تحميه، ألا تصاحب النبيل ... ويدخل في المضارع المقدر كلمة: "تكون" الشانية؛ "أي: الدلالة على الحال والشأن؛ كماضيها: "كان" الشانية" -إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية

وقد قلنا إن الأدوات السالفة لا يليها إلا المضارع ظاهرا أو مقدرا، فإن دخلت على ماض خلصت زمنه للمستقبل، بشرط أن تكون للمعنى الذي ذكرناه ؛ كقوله تعالى: {فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ} أي: فلولا ينفر ...

وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب، أو لا تحتاج، على حسب ما يقتضيه المقام؛ فمجيئه جائز. فإنا جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعا إما مقرونا بفاء السببية، وإما خاليا منها. وفي الحالتين تجري عليه الأحكام الخاصة بكل حالة. وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة في الجملة أو التي لم تذكر .

٢- إن كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضي لفظا ومعنى معا، ظاهرا، أو مقدرا يدل عليه دليل؛ فمثال الظاهر غير المفصول من الأداة: "هلا دافع الجبان عن وطنه فانتصر، أو استشهد"، "ألا قاومت بالأمس بغي الطاغي" ومثال الظاهر المفصول: "هلا الطائر رحمت" "ألا الضيف صافحت" "والأصل: هلا رحمت الطائر، هلا صافحت الضيف".

٣- إن كانت الأداة دالة على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر -ويتعين أن يكون كل منهما في الزمن الماضي -فلا بد من أمرين في هذه الحالة التي يمتنع فيها شيء لوجود آخر "وتشتهر بأنها: حالة امتناع لوجود".

أولهما: دخولهما على مبتدأ، محذوف الخبر وجوبا .

وثانيهما: مصدر بفعل ماض لفظا ومعنى، أو معنى فقط "كالمضارع المسبوق بالحرف: "لم"، وقد سبقت الأمثلة للحالتين . ويجوز في هذا الماضي يكون مقترنا باللام أو مجردا؛ سواء أكان مثبتا أم منفيا "بها" دون سواها. غير أن الأكثر هو اقتران المثبت، وخلو المنفي. فمثال المثبت المقترن بها "غير ما تقدم" {يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} ومثال المنفي "بها" المجرد من اللام قوله تعالى: {وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا}

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل؛ كقوله تعالى: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ} . التقدير: ولولا فضل الله ورحمته لهلكتم ...

(أسماء الاستفهام)

اسم الاستفهام هو اسمٌ مُبْهَمٌ يُستعلَمُ به عن شيءٍ، نحو "مَنْ جاء؟ كيفَ أنتَ؟ ".

وأسماءُ الاستفهام هي "مَنْ، ومَنْ ذا، وما، وماذا، ومتى، وأيّانَ، وأَينَ، وكيفَ، وأنّى، وكمْ، وأَيٌّ".

(مَنْ ومَنْ ذا) يُستفهَمُ بهما عن الشخص العاقل، نحو "مَنْ فعلَ هذا. ومَنْ ذا مُسافرٌ؟ "، قال تعالى {مَنْ ذا الذي يُقرِضُ اللهَ قرْضاً حَسناً، فَيُضاعفه له؟} .

وقد تُشربَانِ معنى النّفيِ الإنكاريّ، كقولك "مَنْ يستطيع أن يَفْعَلَ هذا؟ "، أي لا يستطيعُ أن يفعله أحد. ومنه قولهُ تعالى {ومَنْ يَغفِرُ الذنوبَ إلا اللهُ؟!} أي لا يغفرها إلا هو، وقوله {مَنْ ذا الذي يَشفَعُ عندَهُ إلا بإذنه؟!} أي لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه.

(ما وماذا) يُستفَهمُ بهما عن غير العاقلِ من الحيوانات والنبات والجماد والأعمال، وعن حقيقةِ الشيءِ أو صفتهِ، سواءٌ أكان هذا الشيءُ عاقلاً أم غيرَ عاقلٍ، تقولُ "ما أو ماذا ركبتَ، أو اشتريتَ؟ ما أو ماذا كتبتَ؟ "، وتقول "ما الأسدُ؟ ما الإنسانُ؟ ما النَّخل؟ ما الذهبُ؟ "، تستفهمُ عن حقيقة هذه الأشياء، وتقول "زهيرٌ من فُحول شعراءِ الجاهلية"، فيقولُ قائلٌ "ما زهيرٌ! " يستعلمُ عن صفاته ومُميِّزاته.

(وقد تقع "من ذا وماذا" في تركيب يجوز أن تكونا فيها إستفهاميتين. وأن تكون "من وما" للاستفهام. و"ذا" بعدهما اسم موصول. وقد تتعين "من وما" للإستفهام؛ فتتعين "ذا" للموصولية أو الإشارة.

(من وما) النكرتان الموصوفتان ،كما تقعُ "مَنْ وما" مَوصوليَّتينِ واستفهاميَّتين"، تقعانِ شرطيتين، كقوله تعالى: {مَن يَعْمَلْ سواءا يُجْزَ بِهِ} وقوله: {وَمَا تُنْفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ}

وقد تقعانِ نكرتين موصوفتين. ويتعينُ ذلك، إذا وُصِلتا بمفرد، أو سبقتهما "رُبَّ الجارَّةُ"، لأنها لا تُباشرُ إلاَّ النّكراتِ. فمن وصفهما بمفردٍ أن تقولَ "رأيتُ مَنْ مُحبًّا لك، وما سارًّا لك، أي شخصاً مُحبًّا لك، وشيئاً سارًّا لك، و"جئتُك بمنْ مُحِبٍّ لك، وبما سارٍّ لك" أي بشخصٍ مُحبّ

لك، وشيءٍ سارٍّ لك

(متى) الاستفهامية :متى ظرفٌ يُستفهم به عن الزَّمانين الماضي والمُستقبل، نحو "متى أتيتَ؟ ومتى تذهبُ؟ "، قال تعالى {متى نصرُ الله؟} ويكون اسمَ شرطٍ جازماً؛ كقول الشاعر

أنا ابنُ جَلا، وطَلاّعُ الثَّنايا ... متى أضعِ الْعِمامةَ تَعْرِفُوني

(أين) الاستفهامية :أين ظرفٌ يُستفهم به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ، نحو "أين أخوكَ؟ أينَ كنتَ؟ أينَ تتعلَّمُ؟ ".

وإذا سبقته "مِنْ" كان سُؤالاً عن مكان بُروزِ الشيءِ، نحو "من أينَ قَدِمتَ؟! ".

وإن تَظمَّنَ معنى الشرط جزم الفعلين مُلحقاً بـ "ما" الزائدة للتوكيد، كقوله تعالى {أينما تكونوا يُدرككُم الموتُ} ، أو مجرداً منها، نحو "أينَ تَجلسْ أَجلسْ".

(أيان) الاستفهامية : أَيّانَ ظرفٌ بمعنى الحين والوقت. ويقاربُ معنى "متى". ويُستفهم به عن الزَّمان المستقبل لا غيرُ، نحو "أَيّانَ تُسافرُ؟ " أي في أيّ وقت سيكونُ سفرُك؟ وأكثر ما يُستعمل في مواضع التَّفخيم أو التَّهويل، كقوله تعالى {يَسألُ أَيّانَ يومُ الدِّين؟} أي في أيّ وقتٍ سيكونُ يومُ الدين، أي يومُ الجزاءِ على الأعمال، وهو يومُ القيامة.

وقد تَتضمَّنُ "أَيّانَ" معنى الشرط فتجزم الفعلينِ، مُلحَقةً بـ (ما) الزائدة، أو مجَرَّدةً عنها، نحو "أَيّانَ، أو أَيّانَ ما تَجتهدْ تَنجحْ".

(كيف) الاستفهامية :كيفَ اسمٌ يُستفهمُ به عن حالةِ الشيء، نحو "كيفَ أنتَ؟ "، أي على أَيّةِ حالةٍ أنتَ؟.

وقد تُشرَبُ معنى التَّعجُّبِ، كقوله تعالى {كيفَ تكفرون بالله!} ، أو معنى النفي والإنكار، نحو "كيف افعلُ هذا! "، أَو معنى التوبيخ، كقوله تعالى {وكيفَ تكفرون! وأنتم تُتلى عليكم آياتُ الله، وفيكم ورسولهُ} .

و (كيفَ) اسمٌ مبنيٌّ على الفتح، ومحلُّهُ من الإعراب، إما خبرٌ عما بعده، إن وقع قبل ما لا يُستغنى عنه، نحو "كيفَ أنتَ؟ وكيفَ كنتَ؟ " ومنه أن تقعَ ثاني مفعوليْ "ظَنَّ" وأخواتها، لأنه في

الأصل خبرٌ، نحو "كيفَ تَظُنُّ الأمرَ؟ ". وإما النصبُ على الحال مما بعدهُ، إن وقع قبل ما يُستغنى عنه، نحو "كيفَ جاءَ خالدٌ؟ " أي على أيّ حالٍ جاء؟ وإما النصبُ على المفعوليَّةِ المُطلقةِ، كقوله تعالى {ألم ترَ كيفَ فعلَ ربُّكَ بأصحاب الفيل؟} ، أي أيَّ فعلٍ فعل؟

وقد تتضمَّنُ (كيفَ) معنى الشرطِ، ملحقةً بـ (ما) الزائدة للتوكيد، نحو "كيفما تكنْ يكنْ قرينُك"، أو غيرَ مُلحَقةٍ بها، نحو "كيف تجلسْ أجلسْ". ومن النُّحاةِ من يجزمُ بها، كما رأيت (وهم الكوفيُّون) . ومنهم من يجعلُها شرطاً غيرَ جازمٍ، فالفعلان بعدها مرفوعان (وهم البصريُّون) .

(انّى) الاستفهامية :أنّى تكونُ للإستفهام، بمعنى (كيف) ، نحو أنّى تفعلُ هذا وقد نُهيتَ عنه؟ " أي كيفَ تفعلهُ؟ وبمعنى (مِنْ أينَ) كقوله تعالى: {يا مريم أنى لَكِ هذا} [آل عمران: ٣٧] أي من أينَ لكِ هذا؟ وإذا تضمَّنتْ معنى الشرطِ جزمت الفعلين، نحو "أنّى تجلس أجلسْ" وهي ظرفٌ للمكان.

(كم) الاستفهامية :كمْ يُستفهم بها عن عَدَدٍ يُراد تعيينُه، نحو كمْ مشروعاً خيريًّا أعنتَ؟ " أي كمْ عَدَدُ المشروعاتِ الخيرية التي أعنتها؟

(اي) الاستفهامية :أي يُطلبُ بها تعيينُ الشيءِ، نحو "أيُّ رجلٍ جاءَ؟ وأيّةُ امرأة جاءت؟ "، ومنه قوله تعالى {أيُّكم زادتهُ هذهِ إيماناً؟} .

وإذا تَضمَّنت معنى الشرط جزمت الفعلين، نحو "أيُّ رجلٍ يستقمْ ينجحْ".

وقد تكون دالّةً على معنى الكمال، وتُسمى "أيًّا الكماليّةَ". وهي إذا وقت بعد نكرةٍ كانت صفةً لها، نحو "خالدٌ رجلٌ أيُّ رجل"، أي هو كاملٌ في صفاتِ الرجالِ. وإذا وقعت بعد معرفةٍ كانت حالاً منها، نحو "مررتُ بعبدِ الله أيّ رجل". ولا تُستعمل إلا مضافةً وتُطابقُ موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقّات، ولا تطابقه في غيرهما. ويجوز تركُ المطابقة فيهما.

وقد تكونُ وُصلةً لنداءِ ما فيه (ألْ) مُلحَقةً بـ (ها) التَّنبيهيّةِ، نحو {يا أَيُّها الناسُ} .

وقد تكون اسم موصول

و (أيُّ) – في جميع أحوالها – مُعرَبةٌ بالحركات الثلاث، إلا إذا كانت موصوليةً مُضافةً ومحذوفاً صدرُ صِلتها

حَرْفا الاستِفْهام

وهما "الهمزة وهل".

فالهمزةُ يُستفهَمُ بها عن المُفرَدِ وعن الجملةِ. فالأول نحو "أخالدٌ شجاعٌ أم سعيدٌ؟ ". والثاني نحو "اجتهدَ خليلٌ؟ "، تستفهمُ عن نسبة الاجتهاد إِليه. ويُستفهَمُ بها في الإثباتِ، كما ذُكرَ، وفي النَّفي، نحو "ألم يسافر أخوك؟ ".

و"هل" لا يُستفهمُ بها إلا عن الجملة في الإثبات، نحو "هلْ قرأتَ النَّحوَ؟ "، ولا يُقال "هَل لم تقرأهُ؟ ". وأكثرُ ما يَليها الفعلُ، كما ذُكرَ، وقلَّ أن يَليها الاسمُ، نحو "هل عليٌّ مجتهدٌ؟ ".

وإذا دخلت على المضارع خَصّصتهُ بالاستقبال؛ لذلكَ لا يُقالُ "هل تسافرُ الآن؟ ". ولا تدخل على جملة الشرط، وتدخُل على جملة الجواب، نحو "إن يَقُم سعيدٌ فهل تقومُ؟ ". ولا تدخلُ على "إنَّ" ونحوها لأنها للتوكيد وتقرير الواقع، والاستفهامُ ينافي ذلك.

جملة الاستفهام:

الاستفهام من أكثر الوظائف اللغوية استعمالا؛ لأن الاتصال الكلامي يكاد يكون حوارا بين مستفهم ومجيب. والاستفهام طلب الفهم كما يقولون، ومن ثَمَّ فإن جملة الاستفهام جملة طلبية. وللاستفهام وظيفتان: طلب التصديق، وطلب التصور.

أولا: طلب التصديق: وهو الذي يسأل عن الجملة التي بعد كلمة الاستفهام: أصادقة هي أم غير صادقة؛ ولذلك يجاب عنها بـ"نعم" أو "لا" ويستعمل في هذه الجملة حرفان: الهمزة وهل.

وهذان الحرفان يتفقان في أشياء ويختلفان في أشياء؛ فهما يتفقان في دخولهما على الجملة بنوعيها: الاسمية والفعلية: أزيد موجود؟ أسافر زيد؟ هل زيد موجود؟ هل سافر زيد؟

ويقول النحاة: إن الهمزة هي الأصل في الاستفهام، ومن ثَمَّ فهي تفترق عن "هل" باستعمالات خاصة:

أ- فهي تدخل على الجملة المثبتة، والجملة المنفية، أما "هل" فلا تستعمل إلا مع الجملة المثبتة:

تقول: أسافر زيد؟ ألم يسافر زيد؟ أزيد مسافر؟ أليس زيد مسافر؟

وتقول: هل سافر زيد؟ هل زيد مسافر؟ لكنك لا تقول: هل لم يسافر زيد؟ هل ليس زيد مسافرا؟

ب- وهي تدخل على الجملة الشرطية، ولا يصح ذلك مع "هل" تقول: أإن نجح زيد تكافئه؟ ولا تقول: هل إن نجح زيد تكافئه؟

جـ- وهي تدخل على "إنَّ" ولا يصح ذلك مع "هل"، تقول:أإنه لشاعر؟ ولا تقول: هل إنه لشاعر؟

د- إذا وقعت في جملة معطوفة تأخر عنها حرف العطف؛ لأن لها الصدارة كما يقولون. أما "هل" فتقع بعد حرف العطف، تقول: حضر زيد أو حضر عمرو؟ أفحضر عمرو؟ أثُمَّ حضر عمرو؟

ومع "هل" تقول: وهل حضر عمرو؟ فهل حضر عمرو؟ ثم هل حضر عمرو؟

ثانيا: طلب التصور: وتستخدم فيه الهمزة وبقية كلمات الاستفهام؛ لأنك هنا لا تسأل عن "صدق" الجملة المستفهم عنها، بل تسأل عن "تصور" المستفهم عنه.

جواب الاستفهام:

لما كان الاستفهام "طلبا" فلا بد له من جواب، وجمل الجواب لا محل لها من الإعراب دائما. ونلفتك إلى ما يلي:

١- طلب التصديق يجاب عنه علي النحو الآتي:

أ- إذا كانت الجملة مثبتة يجاب عنها بـ"نعم" إثباتا، و"لا" نفيا: أحضر زيد؟ هل حضر زيد؟ نعم، حضر زيد. لا، لم يحضر زيد.

أزيد حاضر؟ هل زيد حاضر؟ نعم، زيد حاضر. لا، ليس زيد حاضرا.

وتستعمل في الإجابة المثبتة أيضا كلمتا "أَجَلْ" و"إي" نقول: أجل، حضر زيد. أجل، زيد حاضر. إي، حضر زيد. إي، زيد حاضر.

وتقول في إعرابها: حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

ب- إذا كانت الجملة منفية يجاب عنها بـ"بلى" إثباتا، و"نعم" نفيا: ألم يحضر زيد؟ أليس زيد حاضرا؟ بلى، حضر زيد. بلى، زيد حاضر. نعم، لم يحضر زيد. نعم، ليس زيد حاضرا.

٢- طلب التصور: لا يستعمل هنا حرف جواب، وإنما يجاب بتحديد المسئول عنه:

أحضر زيد أم عمرو؟ -زيد. مَنْ حضر؟ -زيد. متى حضر زيد؟ -يوم الجمعة. ... وهكذا.

لا تستعمل "أم" مع "هل"، وإذا اضطررت إلى ذلك فعليك تكرار "هل" بعد أم.

يستعمل الفعل المضارع المسبوق بالفاء في جواب الاستفهام، فتجري عليه الأحكام السابقة في جواب الأمر؛ إذ ينصب بأن مضمرة، تقول: هل تجتهد فتنجح؟

الفاء: حرف عطف يفيد السببية، وتنجح فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقدير أنت.

والمصدر المؤول معطوف على مصدر مؤول متوهم من الفعل السابق، والتقدير: هل يكون منك اجتهاد فيكون لك نجاح؟

جملة القسم

القسم من "الأساليب" التي لا يستغني عنها إنسان، وتستعمل فيه جملة تسمى جملة القسم، وهي جملة فعلية، لا يجوز ظهورها إلا مع حرف الباء، فتقول: أقسم بالله. أحلف بالله. بالله. ومعنى ذلك أن القسم يتم بجملة فعلية وبعدها شبه جملة مكون من حرف جر ومجرور هو الاسم المقسم به. وشبه الجملة هذا يتعلق بفعل القسم سواء أكان مذكورا أم محذوفا.

وحروف القسم الشائعة ثلاثة: الباء، والواو، والتاء.

أما الباء فهي الأصل في القسم كما يقولون؛ ولذلك تتميز عن الواو والتاء بأشياء:

١ – أن فعل القسم يجوز ظهوره معها، أما مع الواو والتاء فيجب حذفه: أقسم بالله بالله والله تالله

٢ – تدخل على الاسم الظاهر وعلى الضمير، أما الواو والتاء فلا تدخلان إلا على الاسم الظاهر: أقسم بالله أقسم به والله تالله

٣– يمكن أن يكون جوابها جملة استفهامية، ولا يجوز ذلك مع الواو والتاء، فتقول: بالله، هل أديت واجبك؟

ولا يجوز أن تقول: والله، هل أديت واجبك؟ تالله، هل أديت واجبك؟

جواب القسم:

يتطلب القسم جوابا لا بد أن يكون جملة، تسمى جملة جواب القسم، وهي الجملة التي تريد تأكيدها بالقسم، وجملة جواب القسم، كأي جواب آخر، لا محل لها من الإعراب.

وهي قد تكون جملة اسمية أو فعلية.

فإذا كانت اسمية مثبتة فالأغلب اقترانها بـ"إن" و"اللام" أو إحداهما: والله إن الغرور لمهلك.

الواو: حرف جر، ولفظ الجلالة مجرور، وشبه الجملة يتعلق بفعل محذوف تقديره: أقسم.

إن: حرف توكيد ونصب، والغرور: اسم إن، واللام: هي اللام المزحلقة، ومهلك: خبر إن

والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

ولك أن تقول: والله إن الغرور مهلك. و: والله لَلْغرورُ مهلكٌ.

وإذا كانت اسمية منفية لم تقترن بشيء إلا حرف النفي: والله ما إنسانٌ مخلدٌ.

أما إذا كانت جملة جواب القسم فعلية مثبتة فعلها مضارع، فالأغلب اقترانها باللام ونون التوكيد معا: والله لينجحن المجتهد.

والله: شبه جملة متعلق بفعل محذوف، تقديره أقسم.

اللام: واقعة في جواب الشرط، وينجحن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، والمجتهد فاعل، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

فإذا كانت فعلية مثبتة فعلها ماض فالأغلب اقترانها باللام وقد: والله لقد انتصر الحق.

اللام: واقعة في جواب القسم، وقد حرف تحقيق، وانتصر فعل ماض وفاعل، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

فإذا كان الفعل الماضي جامدا فالأغلب اقترانه باللام فقط: والله لنعم خلق المرء الصدق.

فإذا كانت الجملة الفعلية منفية لم تقترن بشيء إلا حرف النفي: والله ما خان مؤمن وطنه.

والله لا يسعى مؤمن حق إلا إلى الخير.

اقتران الشرط والقسم:

يشيع في العربية استعمال شرط وقسم في جملة واحدة، وكلٌّ يطلب جوابا، فلأيهما يكون؟

القاعدة العامة أن الجواب يكون للسابق منهما: إن تجتهدْ والله تنجحْ.

تنجح هنا فعل مضارع مجزوم؛ لأنه واقع في جواب الشرط؛ لأن الشرط هو السابق، والجملة من الفعل والفاعل جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، أما جواب القسم فمحذوف يدل عليه جواب الشرط.

إن تجتهدْ والله فأنت ناجح.

الجواب هنا اقترن بالفاء؛ لأنه جواب الشرط حيث إنه سبق القسم.

والله إن تجتهد لتنجحن.

الجواب هنا للقسم لسبقه، بدليل دخول اللام على الفعل المضارع وكذلك توكيده بالنون. وعلى ذلك نقول: إن جملة "لتنجحن" لا محل لها من الإعراب جواب القسم، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه جواب القسم.

يشيع في العربية استخدام اللام مع "إن" الشرطية، وهذه اللام ليست هي الواقعة في جواب القسم، بل تسمى اللام الموطئة للقسم، وهي علامة على وجود قسم سابق على الشرط، ومن ثَمَّ فإن الجواب يكون للقسم.

لئن اجتهدت لتنجحن.

اللام موطئة للقسم، وإن حرف الشرط، واجتهدت فعل وفاعل، واللام واقعة في جواب القسم، وتنجحن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم.

فإذا جاء الشرط والقسم بعد مبتدأ فالجواب يكون دائما للشرط سواء تقدم أو تأخر:

زيد والله إن يجتهد ينجح.

زيد: مبتدأ، والله شبه جملة متعلق بفعل محذوف، وإن حرف شرط، ويجتهد فعل مضارع مجزوم لكونه فعل الشرط، وفاعله مستتر، وينجح فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الشرط، وفاعله مستتر، والجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، وجواب القسم محذوف دل عليه جواب الشرط.

تعرفنا على الجملة الشرطية وذكرنا الجملة الاستفهامية وجملة القسم فلنتعرف على الجمل المعربة وغير المعربة لأن الإعراب يكون مفردا ومركبا .

الجُمَلُ الَّتي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْراب سبع

الجملةُ، إن صحَّ تأويلُها بمُفرَدٍ، كان لها محلٌّ من الإعراب، الرفعُ أَو النصبُ أَو الجرُّ، كالمفرد الذي تُؤَوَّلُ بهِ، ويكونُ إعرابُها كإعرابه.

فإن أُوِّلت بمفردٍ مرفوعٍ، كان محلُّها الرفعَ، وإن أُوِّلت بمفردٍ منصوبٍ، كان محلُّها النصبَ، وإن أُوِّلت بمفردٍ مجرورٍ، كانت في محلِّ جرٍّ

والقاعدة :إن لم يصحَّ تأويلُ الجملةِ بمفردٍ، لأنها غيرُ واقعةٍ مَوْقِعَهُ، لم يكن لها محلٌّ من الإعراب

١- الواقعةُ خبراً: ومحلُّها من الإعراب الرفعُ، إن كانت خبراً للمبتدأ، أَو الأحرفِ المشبهةِ بالفعلِ إن وأخواتها ، أو "لا" النافية للجنس ، والنصبُ إن كانت خبراً عن الفعلِ الناقصِ كان وأخواتها . لأن الخبر منصوب .

٢- الواقعة حالاً. ومحلُّها النصب.

٣- الواقعةُ مفعولاً به. ومحلها النصبُ أيضاً.

٤- الواقعةُ مضافاً إليها. ومحلُّها الجرُّ .

٥- الواقعةُ جواباً لشرطٍ جازمٍ، إن اقترنت بالفاءِ أَو بإِذا الفجائية. ومحلها الجزمُ.

٦- الواقعةُ صفةً، ومحلُّها بحسَبِ الموصوفِ، إمّا الرفعُ، وإمّا النصبُ، وإمّا الجرُّ

٧- التابعةُ لجملةٍ لها محلٌّ من الإعراب. ومحلُّها بحسب المتبوع. إمّا الرَّفعُ، وإمّا النصبُ، وإمّا الجرّ .

الجُملُ الَّتي لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعراب تسعٌ

١- الابتدائيةُ، وهي التي تكونُ في مُفتَتحِ الكلامِ

٢- الاستئنافيّةُ، وهي التي تقعُ في أثناءِ الكلامِ، منقطعةً عمّا قبلَها، لاستئنافِ كلامٍ جديدٍ، وقد

تقترنَ بالفاءِ أو الواو الاستئنافيَّتين.

٣- التَّعليليَّة، وهي التي تقعُ في أثناء شرح الكلامِ تعليلاً لِما قبلَها، وقد تقترنُ بفاءِ التَّعليل

٤- الاعتراضيّةُ، وهي التي تَعترضُ بين شيئينِ مُتلازمين، لإفادة الكلام تَقويةً وتسديداً وتحسيناً، كالمبتدأ والخبر، والفعلِ ومرفوعهِ، والفعلِ ومنصوبهِ، والشرطِ والجوابِ، والحالِ وصاحبها، والصفةِ والموصوفِ، وحرفِ الجر ومُتعلِّقه والقسمِ وجوابهِ.

٥- الواقعة صِلةً للموصولِ الاسميّ، ، أو الحرفيِّ .

والمراد بالموصولِ الحرفيِّ الحرفُ المصدريُّ، وهو يُؤوَّلُ وما بعدَه بمصدرٍ وهو ستةُ أحرفٍ "أنْ وأنَّ وكيْ وما ولوْ وهمزة التسوية".

٦- التّفسيريةُ، والتّفسيريّةُ ثلاثةُ أقسامٍ مجرَّدةٌ من حرف التفسيرِ ، ومقورنةٌ بأي، ومقورنةٌ بأنْ

٧- الواقعةُ جواباً للقسمِ، كقوله تعالى {والقرآنِ الحكيمِ انّكَ لِمَنَ الْمُرْسَلين} ، وقولهِ {تاللهِ لأكيدَنَّ أصنامَكم} .

٨- الواقعةُ جواباً لشرطٍ غيرِ جازمٍ "كإذا ولو ولولا"،

٩- التابعةُ لجملةٍ لا محلَّ لها من الإعراب.

الإعراب لأدوات الشرط

إن تدرس تنجح	إن	حرف
حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب.		
إن زيدٌ جاء فأكرمْه.	إن	حرف
إن: حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب. زيد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود.		
إما تَرَ زيدا فأكرمه.	إن ما	حرف
إما: أصلها إِنْ ما، إن حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ما حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب.		
إذ ما تفعلْ شرًّا تندمْ.	إذْ مَا	حرف
إذ ما: حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب		
مَنْ يفرطْ فِي الأَكْلِ يتخمْ. من تصادق أصادقه. بمن تثق أثق به.	من	للعاقل
إنْ دَلَّتْ عَلَى ذَاتٍ كانت في محل رفع على أنها مُبْتدأ ، إنْ كانَ فِعلُ الشَّرْطِ لازماً، أو ناقصا، أو متعديا واقعا على أجْنَبِيٍّ منْها، وفي محل نصب على أنها مفعول به إن كان فعل الشَّرْطِ مُتَعدِّياً وَاقِعاً عَلَى مَعْنَاهَا. من اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ "وجملة الشرط خبره". من: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به "لفعل الشرط". بمن: الباء حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ومن اسم الشرط مبني على السكون في محل جر بالباء "والجار والمجرور متعلقان بفعل الشرط".		

<table dir="rtl">
<tr><td>مَا تضيعْ مِنْ وَقْتِكَ تندمْ عَلَيهِ.</td><td>ما</td><td>لغير العاقل</td></tr>
<tr><td colspan="3">إنْ دَلَّتْ عَلَى ذَاتٍ كانت في محل رفع على أنها مُبْتدأ إنْ كانَ فِعلُ الشَّرْطِ لازماً، أو ناقصا، أو متعديا واقعا على أجْنَبِيٍّ منْها وفي محل نصب على أنها مفعول به إن كان فعل الشَّرْطِ مُتَعدِّياً وَاقِعاً عَلَى مَعْنَاهَا.
تعرب حسب موقعها في الجملة</td></tr>
<tr><td>مهما تنفقْ في الخير يخلفْه الله.</td><td>مهما</td><td>لغير العاقل</td></tr>
<tr><td colspan="3">إنْ دَلَّتْ عَلَى ذَاتٍ كانت في محل رفع على أنها مُبْتدأ إنْ كانَ فِعلُ الشَّرْطِ لازماً، أو ناقصا، أو متعديا واقعا على أجْنَبِيٍّ منها وفي محل نصب على أنها مفعول به إن كان فعل الشَّرْطِ مُتَعدِّياً وَاقِعاً عَلَى مَعْنَاهَا.
وأدوات هذا النوع هي من وما ومهما وأي مضافة إلى اسم ذات.
مهما: تدل على معنى "ما" وتعرب إعرابها
مهما: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به "لفعل الشرط" ومعنى الكلام: أيَّ شيء تنفق يخلفه الله</td></tr>
<tr><td>متى يسافرْ أخي أسافرْ معه.</td><td>مَتى</td><td>للزَّمان</td></tr>
<tr><td colspan="3">كانتْ في محل نصب على الظرفية الزمانية لفعل الشرط إن كان تاما، ولخبره إن كان ناقصا.
متى: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان "لفعل الشرط"</td></tr>
<tr><td>أيانَ تنادِ أجبْك.</td><td>أيانَ</td><td>للزَّمان</td></tr>
<tr><td colspan="3">كانتْ في محل نصب على الظرفية الزمانية لفعل الشرط إن كان تاما، ولخبره إن كان ناقصا.</td></tr>
<tr><td>أين تذهبْ أصحبْك.</td><td>أيْن</td><td>للمكان</td></tr>
<tr><td colspan="3">كانتْ في محل نصب على الظرفية المكانية لفعل الشرط إن كان تاما، ولخبره إن كان ناقصا.
أين: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان "لفعل الشرط".</td></tr>
</table>

<table dir="rtl">
<tr><td>أنى ينزلْ ذو العلم يكرمْ</td><td>أَنَّى</td><td>للمكان</td></tr>
<tr><td colspan="3">كانتْ في محل نصب على الظرفية المكانية لفعل الشرط إن كان تاما، ولخبره إن كان ناقصا.
أنى: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان "لفعل الشرط".</td></tr>
<tr><td>حيثما ينزلْ مطرٌ ينمُ الزرع.</td><td>حَيْثُما</td><td>للمكان</td></tr>
<tr><td colspan="3">كانتْ في محل نصب على الظرفية المكانية لفعل الشرط إن كان تاما، ولخبره إن كان ناقصا.
وأدوات هذا النوع هو متى وأيان للزمان، وأين وأنى وحيثما للمكان، وأي مضافة إلى زمان أو مكان.
حيثما: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان "لفعل الشرط".</td></tr>
<tr><td>كيفما تعاملْ صديقك يعاملْك.</td><td>كيْفما</td><td>للحال</td></tr>
<tr><td colspan="3">إن دَلَّتْ عَلَى الحَالِ كانت في محل نَصْبٍ عَلَى الحَالِ إن كان فعل الشَّرْطِ تامًّا، وَخَبَراً لفعل الشرط إن كانَ ناقِصاً.
وأداتا هذا النوع هما كيفما، وأي مضافة إلى ما يفيد الحال.</td></tr>
<tr><td>أيّ بستان تدخلْ تبتهجْ
أيُّ عمل تعملْ تحاسبْ عليه.</td><td>أيُّ</td><td>تَصْلُحُ للجميع</td></tr>
<tr><td colspan="3">إن دلت الأَدَاةُ عَلَى حَدَثٍ كانتْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً لفعل الشرط.
وأداة هذا النوع هي أي مضافة إلى المصدر.
أما أسماء الشرط فهي كلها مبنية فيما عدا "أي" فهي معربة لإضافتها إلى مفرد كحالها في الاستفهام
أي: اسم شرط مرفوع بالضمة الظاهرة مبتدأ، وهو مضاف، ورجل مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة "وجملة الشرط هي الخبر".</td></tr>
</table>

أي: اسم شرط منصوب بالفتحة الظاهرة مفعول به "لفعل الشرط".		
إذا جاء زيد فأكرمْه.	إذا	الظرفية

إذا: وتختلف عن الأسماء السابقة التي تدل على الظرفية في أن العامل فيها ليس فعل الشرط وإنما الجواب، وتقول في إعرابها إنها:

ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه.

فالجواب الذي هو "أكرمه" هو الذي نصب "إذا"؛ لأن الظرف يحتاج إلى عامل يعمل فيه النصب، وكأن ترتيب الجملة: أكرمه إذا جاء.

وحيث إن "إذا" تحتاج إلى مضاف إليه، وهي تضاف إلى جملة، كانت جملة الشرط التي هي هنا "جاء زيد" واقعة في محل جر بإضافة "إذا" إليها، وهذا هو معنى قولنا: إن "إذا" ظرف خافض لشرطه.

قد يأتي بعد "إذا" اسم فنقدر بعدها فعلا يفسره الفعل الموجود، مثل: إذا زيد جاء فأكرمه.

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه.

زيد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها.

أدواتُ الاستفهامِ والجواب:

أطَلَعَتِ الشَّمْسُ؟ هَلْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ؟	الهمزة	حرف
أيَذُوبُ الحَدِيدُ في النَّارِ؟ هَلْ يَذُوبُ الحدِيدُ في النَّارِ؟	هل	حرف
أَعِلِيٌّ مُسَافِرٌ أمْ حَسَنٌ؟، هَلْ عَلِيٌّ مُسَافِرٌ؟	الهمزة	حرف
أَرَاكِباً جِئْتَ أَمْ مَاشِياً؟، هَلْ جِئْتَ رَاكِبًا؟	هل	حرف
أَصَبَاحاً حَضَرْتَ أَمْ مَسَاءً؟ هَلْ حَضَرْتَ صَبَاحاً؟	الهمزة	حرف
هل والهمزة، فهما حرفان، وهذان الحرفان مبنيان لا محل لهما من الإعراب		

يُسْتَفْهَمُ بِالهَمْزَةِ، وهَلْ عن مَضْمُون الجمَلةِ، ويكُون الجوابُ بنَعَمْ، أو جَيْر، أو أَجَلْ، إن أريد الإثبات. وبلا إن أريد النَّفْيُ.

يُسْتَفْهَمُ بالهمزةِ أيضاً عَنْ واحدٍ من شيئين أو أَشْيَاء، ويكونُ الجَوَابُ حِينئَذٍ بالتَّعْيين لا غَيْرُ.

مَن جاء؟ مَنْ هذا الرَّجُلُ؟ من رأيت اليوم؟ أبو مَن هذا؟	مَن	ويُسْأَلُ بها عن العُقَلاء. فقد تكون في محل رفع أو نصب أو جر
اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ "والجملة الفعلية بعده خبر". من اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ مؤخر "لأن الإجابة: هذا زيد". اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل بعده". أبو: خبر مقدم مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، من اسم استفهام مبني على السكون في محل جر مضاف إليه "واسم الإشارة مبتدأ مؤخر".		

<table>
<tr><td>ما جاء بك؟
ما في نيتك؟
ما هذا؟
ما فعلت اليوم؟</td><td>ما</td><td>ويُسْأَلُ بها عن غير العُقَلاء</td></tr>
<tr><td colspan="3">مبتدأ والجملة الفعلية خبر.
مبتدأ وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر.
اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم "واسم الإشارة مبتدأ مؤخر".
اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل بعده".</td></tr>
<tr><td colspan="3">نلاحظ أن إعراب "من وما" يجري على النحو الآتي:
١ – إذا كان بعدهما جملة اسمية أو شبه جملة فهما مبتدأ.
٢ – إذا كان بعدهما جملة فعلية فهما مبتدأ أو مفعول به.
٣ – إذا كان بعدهما اسم فهما خبر مقدم.</td></tr>
<tr><td colspan="3">وإذا كانت "ما" مسبوقة بحرف جر ألغيت ألفها وجوبا، فتقول: لِمَ، بِمَ، عَمَّ ...
فإذا وقفت عليها عوضت عن الألف المحذوفة هاء السكت، فتقول: لمه، بمه، عمه.</td></tr>
<tr><td>لِمَ فعلت هذا؟</td><td>ما</td><td>حرف</td></tr>
<tr><td colspan="3">اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.
ما اسم استفهام مبني على السكون على الألف المحذوفة، في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل الآتي.</td></tr>
<tr><td>ماذا في يدك؟
ماذا فعلت؟</td><td>ماذا</td><td>حرف</td></tr>
</table>

ماذا: تستطيع أن تعربها على ثلاثة أوجه:

أ- أن تجعلها كلمة واحدة فتكون حسب موقعها من الإعراب :

اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ "والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر".

اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل الآتي" ... وهكذا.

ب- أن تجعل "ذا" زائدة لا محل لها من الإعراب، وتكون "ما" حسب موقعها من الكلام، فتقول: ماذا في يدك؟

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وذا زائدة، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر في محل رفع.

جـ- أن تجعل "ذا" اسم موصول خبرا عن "ما"، فتقول: ماذا في يدك؟

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

ذا: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة لا محل له من الإعراب.

هذا ما يقوله بعض النحاة والمعربين، والأقرب إلى الدقة اللغوية الوجه الثالث؛ لأن "ماذا" تختلف عن "ما"؛ إذ لا يتساوى: "ماذا قرأت؟ " و"ما قرأت؟ "، وأرى السؤالين لا يطلبان إجابة واحدة؛ إذ السؤال بـ"ماذا"

أي: ما الذي؟ يطلب شيئا محددا معرفا. فتقول: قرأت كتاب النحو، أو قرأت الكتاب الذي اشتريته أمس. أما السؤال بـ"ما" وحدها فالأغلب أنها تطلب نكرة؛ ولذلك لا تستعمل "ماذا" مع اسم مفرد خبرا مقدما، فلا تقول: - ماذا زيد؟- ماذا هذا؟

بل تقول: ما زيد؟ ما هذا؟

والإجابة: زيد طبيب. هذا كتاب.

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="3">تنبيه: يشيع بين الناس استعمال ضمير الغائب بين "من وما" حين تقعان خبرا مقدما واسم مفرد يقع مبتدأ مؤخرا، وهو استعمال غير صحيح؛ إذ يقولون: - من هو زيد؟ - من هي فاطمة؟ - من هم الخوارج؟ - ما هو النحو؟ - ما هي الكلمة؟
إذ لا تعرف العربية كل هذا، وليس لهذا الضمير هنا وظيفة؛ ولذلك يجب أن نقول: من زيد؟ من فاطمة؟ من الخوارج؟ ما النحو؟ ما الكلمة؟
نعم، ويستخدم الضمير إذا جاء وحده بعدهما، فتقول: من أنت؟ من هم؟ ما هو؟ ما هي؟</td></tr>
<tr><td>مَتَى يُجنى القُطْنُ؟
متى السفر؟</td><td>مَتَى</td><td>ويُسْأَلُ بها عن الزمانِ.</td></tr>
<tr><td colspan="3">تعرب ظرف زمان دائما
اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان "للفعل الآتي".
اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان "وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ المؤخر".</td></tr>
<tr><td>أين ذهب علي؟
أَيْنَ دَارُكُمْ؟</td><td>أَيْنَ</td><td>ويُسْأَلُ بها عن المكانِ.</td></tr>
<tr><td colspan="3">أين: تعرب ظرف مكان دائما
اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان "للفعل الآتي".
اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان، "وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ المؤخر".</td></tr>
<tr><td>أيان تسافر؟</td><td>أيان</td><td>ويُسْأَلُ بها عن الزمان.</td></tr>
<tr><td colspan="3">أيان: تعرب ظرف زمان دائما للدلالة على المستقبل
اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان "الفعل الآتي".
يتضح لك أن اسم الاستفهام الدال على الظرف له إعرابان ليس غير:</td></tr>
</table>

١ – إذا كان بعده اسم فهو متعلق بمحذوف خبر مقدم. ٢ – إذا كان بعده فعل فهو ظرف متعلق بهذا الفعل.		
كيف أنت؟ كيف كنت؟ كيف جئت؟	كَيْفَ	ويُسْأَلُ بها عن الحال.
تعرب خبرا اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم. أنت: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر. اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر كان. تعرب حالا اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال. لـ"كيف" إذن إعرابان ليس غير: ١ – تكون حالًا إذا كان بعدها فعل تام. ٢ – تكون خبرًا مقدما إذا كان بعدها اسم أو فعل ناقص.		
كم طالبًا حضر؟ كم مالك؟ كم كتابا قرأت؟ كم ساعة قرأت؟ كم ميلًا سرت؟ كم ضربة ضربتَه؟ بكم قرشًا اشتريت هذا؟ بكم قرشٍ اشتريته؟	كَمْ	ويُسْأَلُ بها عن العَدَدِ.

كم: وهي اسم استفهام مبهم، يحتاج إلى ما يوضح إبهامه؛ ولذلك يأتي بعدها تمييز مفرد منصوب، وتعرب على الوجه التالي:

اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

طالبًا تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة "والجملة الفعلية في محل رفع خبر".

اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم "للمبتدأ المؤخر".

ملحوظة: هذه الجملة مستعملة في العربية، والنحاة يقدرون لها تمييزًا محذوفًا؛ أي: كم جنيهًا؟ أو كم بيتًا؟ أو كم فدانًا مالك؟

اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل الآتي".

اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان "للفعل الآتي".

اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان "للفعل الآتي".

اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق "للفعل الآتي".

من هذا الإعراب يتضح لك أن "كم" يعرف موقعها من التمييز الذي بعدها؛ لأنها اسم مبهم كما بينّا، ومما ييسر لك معرفة هذا الموضوع يمكنك أن تجيب عن السؤال، فتدلك الكلمة التي أحللتها -في الإجابة- محل "كم" على موقعها الإعرابي.

- تمييز "كم" مفرد منصوب كما سبق ولا يجوز جره مطلقا، إلا إذا جرت "كم" بحرف جر، وفي هذه الحالة يجوز نصب تمييزها، وهو الأكثر ويجوز جره، ويكون هنا مجرورا بمن مضمرة وجوبا، لا بالإضافة

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بالباء.

قرشا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر.

قرش: اسم مجرور بمن مضمرة وجوبا.

تنبيه: يشيع بين الناس استعمال "كم" مع كلمة "عدد" فيقولون: كم عدد الطلاب الذين نجحوا؟

وهي جملة غير صحيحة؛ لأن "كم" تطلب تمييزا مفردا منصوبا:

"كم طالبا ... ؟ "، وإذا اضطررت إلى استخدام كلمة "عدد" فليس أمامك إلا "ما"، فتقول: ما عدد الطلاب الذين نجحوا؟

أي رجل جاء؟ أي كتاب قرأت؟	أيٌّ	ويُسْأَلُ بها عن جميع ما تَقَدَّمَ.

أسماء الاستفهام كلها مبنية أيضا فيما عدا كلمة واحدة وهي "أي" لأنها تضاف إلى مفرد

أي: اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف.

رجل: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جاء: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو.

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر.

أي: اسم استفهام مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف.

كتاب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

قرأت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

إِذَا كانَتْ أداةُ الاسْتِفْهامِ فِي الجُمْلَةِ واحِدَةً مِنَ الأدَواتِ السَّبْعِ المذكورة ، كانَ الجواب بتعيين المسئول عَنْهُ.

الاستفهامُ والنفيُ معاً:

١ – أَلَمْ تَرَ حَدِيقَتَنَا؟

٢– أَلاَ تُحِبُّ الإقَامَةَ فِي القُرَى؟

٣– أَلَيْسَ القُطْنُ عِمَادَ الثرْوَةِ فِي مِصْرَ؟

٤ – أَلَيْسَتْ مِصْرُ مَهْبِطَ السُّيَّاحِ؟

القواعد: الجُمَلُ الاستِفْهَامِيَّةُ المَنْفِيَّةُ هِيَ المُصَدَّرَةُ بأَداةِ استفهامٍ مَتبُوعةٍ بأَداةِ النَّفْيِ مُبَاشَرَةٌ.

جَوَابُ الجُمَلِ الاستفهامية المنفية يكون بلفَظِ "بَلى" في حَالِ الإثباتِ، وبلفظِ "نَعَمْ" في حَالِ النفي.

اقِترانُ جَوابِ الشَّرْطِ بالفاء:

١ – مَنْ سَعَى فِي الخَيْرِ فسعيُهُ مشكورٌ.

٢– إِنْ حَيَّاكَ أَحَدٌ بِتَحِيَّةٍ فحَيِّهِ بِأَحْسَنَ مِنها.

٣– من أفْشَى سِرَّ الصَّدِيقِ فَلَيْسَ بأَمِينٍ.

٤ – إنْ عصَيْتَ أمْرِي فلن تنال محبتي.

٥– إنْ نَهَضَتْ جُمْهوريّة مِصْرَ العَرَبيّةِ الْيَوْمَ فقدْ نَهَضَتْ مِنْ قبلُ.

٦– إنْ تجتهدْ فما أُقصِّرُ في مُكَافأَتِكَ.

٧– مَنْ يتعبْ في صِغَرِهِ فسيستريحُ في كبره.

٨– من ظَلَمَ النَّاسَ فَسَوْفَ يَنْدَمُ.

القاعدة: إِذَا لَمْ يَصْلُح الجَوابُ لأَنْ يَكُونَ شرْطاً وجَبَ اقْتِرانُهُ بالفاء؛ وذلك بِأن كان جملة اسمية، أو فِعْلِيَّةً فِعْلُها طَلَبِيٌّ، أَوْ جامِدٌ، أَوْ مَسْبُوقٌ بلَنْ، أَوْ قَدْ، أَوْ ما، أَوِ السِّينِ، أو سَوْف.

العطف على الشَّرطِ والجواب بالواوِ والفاء:

١ – إنْ تعملْ وتثابرْ أو وتثابرَ تنجحْ.

٢– إنْ تحلفْ وتكذبْ أو وتكذبَ تأثمْ.

٣- إنْ تقضِ وتعدلْ أوْ وتعدلَ تُدركْ رِضا الناس.

٤- مَنْ يأكلْ كثيراً يتخَمْ ويمرَضْ أوْ ويمرَضَ أو ويمرَضُ.

٥- مَنْ يَتَّبعْ هَواهُ يَشْقَ ويندمْ أو يندمَ أوْ يندمُ.

٦- ما تَدَّخِرْ ينفعْكَ وينفعْ وَطَنَكَ أوْ ينفعَ أو ينفعُ.

القاعدة: إِذَا تَلا الشرطَ مضارعٌ مقترنٌ بِالواو أو الفَاء جازَ فيهِ وجْهانِ: الجَزْمُ عَلَى العَطْفِ، والنَّصْبُ عَلَى إضمار أنْ. أمَّا إذا تَلاَ الجوابَ مضارعٌ مسبوقٌ بإِحْدَاهُما فيجوزُ فيهِ الجَزْمُ والنَّصْبُ لِما سبَق، والرَّفْعُ عَلَى الاستئنافِ.)

إذا وقع بعد جملة الجواب – ولو كانت اسمية؛ لأنها في محل جزم- مضارع مقرون بالواو أو الفاء، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛

أولها: اعتبار "الواو" و"الفاء" حرفي استئناف؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها، والمضارع فيها مرفوع – إن كان مجردا من ناصب وجازم، ومن نوني التوكيد – ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ} ، برفع المضارع، "يغفر" بعد فاء الاستئناف، وقوله تعالى: {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} ، برفع المضارع: "يذر" بعد واو الاستئناف

ثانيها: اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية –وهما عاطفان أيضا مع السببية والمعية– والمضارع بعدهما منصوب "بأن" مضمرة وجوبا ". كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة: يغفر – يذر .

ثالثها: اعتبارها حرفي عطف مجردين له –فلا يفيدان سببية ولا معية– والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط فإن كان جواب الشرط مضارعا مجزوما مباشرة، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله، وإن كان فعل الجواب ماضيا فهو مجزوم محلا، والمضارع المعطوف مجزوم لفظا، مراعاة لمحل المعطوف عليه. وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أو فعلية: فإنها تكون في محل جزم، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظا تبعا لمحلها. كالأمثلة التي سبقت في الوجه

الأول، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة: يغفر – يذر

وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية مباشرة، متوسطا بينها وبين الجملة الجوابية، فأكثر النحاة يجيز فيها وجهين؛ يختار منهما المتكلم والمعرب ما يناسب السياق.

أحدهما: اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد، والمضارع بعدها مجزوم؛ لأنه معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا؛ كقوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} ، ومثل؛ من يتكلم فيسرف يكن عرضه للزلل.... أو: ويسرف، أو: ثم يسرف. ومثل: من تكلم فيكثر -أو: يكثر، أو: ثم يكثر كان عرضه للزلل.. بجزم الأفعال المضارعة: "يصبر، يسرف، يكثر ... " لأنها معطوفة، والمعطوف عليه مجزوم لفظا أو محلا؛ فهي تابعة له في الجزم فتجزم لفظا.

والآخر؛ النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف، والواو للمعية مع العطف. وثم – عند الكوفيين– للعطف مع المعية، والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الثلاثة. ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها. وكذا نصب المضارع "يخضع" في قول الشاعر:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... فلا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

أما الاستئناف فمنعه أكثر النحاة؛ وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تتوسط جملته بين جملتي الشرط والجواب -الأوجه الثلاثة؛ وهي الرفع على اعتبار الجملة استئنافية اعتراضية، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا، والنصب على اعتبار "الواو"، و"ثم" للعطف مع المعية، و"الفاء"

"ملحوظة": إذا توسط المضارع بين جلمتي الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب "بدلا"، إن كان مجزوما، وأعربت جملته "حالا" -في الغالب- إن كان مرفوعا.

اجتِماعُ الشَّرْطِ والقَسَم:

١- إِنْ أَتْقَنْتَ العمل وحَقِّكَ أُضاعفْ لكَ الأَجْرَ.

٢- إن اتبعت نصح الطبيب واللهِ تُشْفَ.

٣- إنْ صحبْتَ الأشرارَ وَأبيكَ تندمْ.

٤- وحَقِّكَ إِنْ أَتْقَنْتَ العَمَلَ لأُضاعفَنَّ لَكَ الأجْرَ.

٥- واللهِ إن اتَّبَعْتَ نُصْحَ الطَّبيبِ لتُشْفَيَنَّ.

٦- وأبيك إن صحبت الأشرار لَتَنْدَمَنَّ.

٧- أخوكَ إنْ أَتْقَنَ الْعَمَلَ وحقك أضاعِفْ له الأجْرَ أَوْ لأضاعفَنَّ.

٨- أَنْتَ واللهِ إِنِ اتبعتَ نُصْحَ الطَّبيب تُشْفَ أَوْ لتُشْفيَنَّ.

٩- إِنَّكَ وأبيك إن صحبت الأشرارَ تندمْ أَوْ لتندمَنَّ.

القاعدة: إذَا اجْتَمعَ شَرْطٌ وقَسَمٌ فالجَوابُ للسَّابق منهما، فإِنْ تَقَدَّم عَلْيهما ما يَحْتَاجُ إلى خَبرٍ جاز أن يكون الجَوابُ للسّابق أو اللاَّحِق.

إذا حذف جواب الشرط وجب كون الشرط ماضيا لفظا أو معنى.

تسمى اللام في لئن موطئة للقسم وهي تدخل على أداة الشرط بعد قسم ملفوظ أو مقدر لتدل على أن الجواب للقسم لا للشرط.

حذفُ الشَّرْطِ أوِ الجواب:

١- تجنَّبِ المزاح وإلا تسقطْ هَيْبَتُكَ.

٢- دَعِ الخِصامَ وإلاَّ ينلْك شَرُّه.

٣- زُرْني وإلاَّ أعتُبْ عليْكَ.

٤- ستَنْدَم إنْ ظلمْتَ.

٥- أنتَ جَبانٌ إن كذبْتَ.

٦- أنتَ إنْ قلتَ الحَقَّ شُجاع.

القواعد: يجُوزُ أن يُحذَف فِعْلُ الشَّرْطِ بَعْدَ إِنِ المُدْغَمَةِ في لا النافية.

يَجِبُ أن يُحذَف الجَوابُ إِذَا سَبَقَهُ أو اكتنفه ما يَدُلُّ عليه، وكانَ فِعْلُ الشَّرْطِ ماضياً.

جَزْمُ المضَارِع في جَوَاب الطلب:

١- لا تُكْثِرِ العتاب يَكْثُرْ أَصْدقاؤُك أو يَكْثُرُ.

٢- لا تعجلْ في أمورك تسلمْ أو تسلمُ.

٣- لا تُفْرِطْ في الأكل تَصْلُحْ مَعِدتك أو تَصْلحُ.

٤- احْتَرِمِ الناس يَحْتَرِموك أو يَحْتَرِمونَكَ.

٥- واسِ الفقراءَ يُحِبُّوكَ أو يحبونَكَ.

٦- أيْنَ الحَدِيقَةُ نذهبْ إِلَيْها أو نذهبُ إليها.

قَدْ يُجْزَمُ المُضَارِعُ إِذَا وقَعَ جَواباً للطَّلب، وجَزْمُهُ حِينَئِذٍ بِشَرْطٍ مَحْذوفٍ.

وشرْطُ الجزم بعد النهي صحةُ المعْنَى بتقْدِيرِ دُخُولِ إِنْ قَبْلَ لا، وشَرْطُهُ بَعْدَ غير النهي من أَنْوَاعِ الطَّلب صِحَّةُ المَعْنَى بِوَضْعِ إِنْ وفِعْلٍ مفْهُومٍ مِنَ السياق موضع ما يُفِيدُ الطَّلبَ.

أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الَّتي لا تجْزم:

١- لَوِ احتمى المريض لسَلِمَ.

٢- لَوْ تأَنَّى الْعَامِلُ مَا نَدِم.

٣- لَوْ أنَّ أخَاكَ كَرِيمٌ لَسَادَ.

٤- لَوْلا النيلُ لكان الإقليم الجنوبي صَحَراءَ.

٥- لَوْلا الهواء ما عاش إِنْسَانٌ.

٦- لَولا الطَّبيبُ لساءَتْ حَالُ المَرِيض.

٧- لَوْمَا التعبُ ما كانت الراحة.

٨- لَوْمَا العملُ لَمْ تَكُنْ لِلْعِلْم فائدةٌ.

٩- لوما ثواب العاملين لفَتَرَتِ الهممُ.

القاعدة: لَوْ، وَلوْلاَ، ولَوْما، ولَمَّا، وكُلَّمَا، وَإِذَا، وأَمَّا جَمِيعُها أدواتٌ تُفِيد الشرط ولا تجزم.

لو تفيد امتناع الجَوَاب لامْتِنَاعِ الشَّرْط، وَلَوْلا وَلَوْمَا تدُلاَّن على امْتِنَاع الجوابِ لِوُجُودِ الشَّرْطِ، وَلَمَّا وَكُلَّما ظَرْفان لِلْماضِي ولا يَليهما إلاَّ الفعْلَ الماضي، وإِذَا ظرف للزمان المستقبل ولا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مُقَدَّراً، وأَمَّا تُفيدُ التَّفْصِيلَ وتَقُومُ مَقَامَ أداة الشرط وفعله مَعاً وتَلْزَمُ الفاءُ جَوَابها.

الإعراب لفعل الشرط وجوابه

الأصل في جمل الجواب لا محل لها من الإعراب دائما	
إن تجتهد تنجح.	تنجح: فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت. والجملة من الفعل والفاعل جواب الشرط لا محل لها من الإعراب.
إن تجتهد فأنت ناجح.	الفاء: واقعة في جواب الشرط، وأنت مبتدأ، وناجح خبر. والجملة في محل جزم جواب الشرط.
إذا كانت جملة الجواب مقترنة بالفاء بعد شرط جازم فإنها تكون في محل جزم	
إذا اجتهدت فأنت ناجح.	جملة جواب الشرط هنا لا محل من الإعراب رغم اقترانها بالفاء؛ لأن "إذا" غير جازمة.
زيد إن يجتهد ينجح.	زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة. إن: حرف شرط. يجتهد: فعل مضارع مجزوم لكونه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. ينجح: فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.

<table>
<tr><td></td><td>وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر.</td></tr>
<tr><td colspan="2">يمكن أن تكون جملة الشرط جملة فرعية، فتقع خبرا وصفة وصلة</td></tr>
<tr><td>جاء رجل إن تسأله يصدقك.</td><td>جاء رجل: فعل وفاعل.
إن: حرف شرط.
وتسأله: فعل وفاعل ومفعول.
يصدقك: فعل وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها جواب الشرط.
وجملة الشرط والجواب في محل رفع صفة لـ"رجل".</td></tr>
<tr><td>جاء الذي إن تسأله يصدقك.</td><td>جملة الشرط والجواب لا محل لها صلة الموصول.</td></tr>
</table>

أحوال جملة الشرط

مضارع مجزوم	مضارع مجزوم	وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ
ماضي في محل جزم	ماضي في محل جزم	من أسرف في الأمل، قصر في العمل
ماضي في محل جزم	مضارع مجزوم أو مرفوع	مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ
مضارع مجزوم	ماضي	إن يأت زيد علمه الحساب

محتويات الكتاب



جملة الشرط العربية

تنسيق واختيار

جمال شاهين

المكتبة الخاصة ٢٠٢٢